دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تسوية الحدود العثمانية الفارسية 1911 - 1914
المصدر:	مجلة كلية الآداب
المؤلف الرئيسي:	جاويش، فاروق جميل
المجلد/العدد:	ع 12, ج 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2005
الناشر:	جامعة بنها - كلية الآداب
الشهر:	يناير
الصفحات:	799 - 852
رقم MD:	421251
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	الصراع السياسي ، المنازعات الحدودية، العلاقات الدولية، الدولة الفارسية، الدولة العثمانية، المشاكل السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/421251

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تسوية الحدود العثمانية الفارسية
١٩١١- ١٩١٤

مكتبة التاريخ العثماني

دكتور
فاروق جميل جاويش
جامعة الأزهر

كان من أسباب فرض الدولة العثمانية السنية سيطرتها على العراق في بداية القرن السادس عشر هو عداؤها للدولة الصفوية الشيعية التي قامت في فارس آنذاك، واستمرت الحروب بينهما سجالاً، ولذلك تأثرت مناطق الحدود بينهما بانتصار أحدهما على الآخر، وظلت المشاكل الحدودية سبباً لاستئناف المعارك الحربية بينهما، وعقب كل حرب كانت تعقد معاهدة ورغم كثرة هذه المعاهدات إلاّ أنها لم تنه الخلاف على بعض مناطق الحدود.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر تزايدت حدة التنافس الاستعماري، وتزايد التدخل الأجنبي في شؤون كل من الدولتان الفارسية والعثمانية. وكان هذا سبباً في تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في الدولتين نتج عنه قيام الثورة في فارس عام ١٩٠٥ وفي الدولة العثمانية عام ١٩٠٨.

وفي بداية القرن العشرين حدث تطور في العلاقات الدولية وتم تصفية خلافات كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا بشأن الدولة العثمانية لمواجهة خطر النفوذ الألماني الداهم على مصالحهم في المنطقة وتبلور شكل الوفاق الثلاثي في عام ١٩٠٧ في مواجهة التحالف الثلاثي بزعامة ألمانيا. وتنفست بريطانيا وروسيا الصعداء بعد الإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني في عام ١٩٠٨! وتقلص النفوذ الألماني، إلاّ أنهما لم يهنئا طويلاً حيث عاد النفوذ الألماني مرة أخرى في عام ١٩١١، وبدا واضحاً أن إيقاف الخطر الألماني الداهم على مصالح كل من بريطانيا وروسيا في الخليج وفارس قد لا يحسم إلاّ بمواجهة عسكرية. ولهذا شهدت الفترة ما بين عامي ١٩١١ــ ١٩١٤ تحرك بريطاني وروسي غير مسبوق لإنهاء مشكلات الحدود بين الدولتين بعد صراع طويل استمر لقرون.

مشكلة الحدود في العلاقات العثمانية الفارسية:

تميزت العلاقات العثمانية ــ الفارسية باستمرارية المنازعات والحروب المستمرة بينهما. وكان حكام الفرس دائماً يعتمدون على الأراضي العراقية للحصول على مكاسب إقليمية وتوسعية كلما اشتد عليهم ضغط الروس

مـن الـشمال وذلك عن طريق التدخل في الشئون الداخلية للدولة العثمانية في بعـض المناطق ومساعدة الحركات المناوئة ضد الحكم العثماني بغية إضعاف الحكـم والاستيلاء على بعض الأقاليم وضمها إلى الدولة الفارسية، بينما كان العثمانيون في خضم دائم مستمر لمقارعة الفرس وإجبارهم على عدم الاعتداء مما أدى إلى عقد ثمان عشرة معاهدة بين العثمانيين والفرس ومعظمها لتحقيق الصلح وعدم الاعتداء والصداقة[١].

كانت معاهدة أماسية عام ١٥٥٥ من أولى المعاهدات التي عقدت بين الطـرفين، وتعود أحداثها عندما استولى الفرس على منطقة إذربيجان ومنطقة أرضروم وبحيرة وان التابعة في ملكيتها للدولة العثمانية والتي كانت تعيش في ذلك الحين في صراع خطر مع الدول الأوربية الطامعة في أراضيها وأملاكها هي الأخرى، عند ذلك استنفر السلطان العثماني سليمان القانوني قواته لمواجهة الفرس المتواجدين في الأراضي العثمانية في محاولة منه لإجلائهم عنها، غير أن الـشاه طهماسب بادر إلى سحب قواته من المناطق العثمانية عام ١٥٥٤م حـال علمـه بأنـباء الحشود العثمانية المتوجهة نحوه، وطلب عقد صلح بين الدولتين يتم بمقتضاه حل النزاع القائم بينهما بالطرق السلمية، وبالفعل عقدات أماسية والتي بموجبها تم الاتفاق على أن تترك ولاية قارص وقلعتها إلى الدولة العثمانـية. وأن يجـري تحديد سلامة الحجاج الفرس المارين عبر الأراضي العراقية[٢].

وشـهدت فارس خلافات داخلية بعد وفاة الشاه طهماسب عام ١٥٧٦. وتجـددت الحـرب مع العثمانيين الذين تمكنوا من تثبيت حكمهم في شيروان وداغستان، واحتلوا أذربيجان، وأكدوا وجودهم في القفقاس. وجاء الشاه عباس إلى الحكم في عام ١٥٨٨ واستطاع استعادة أذربيجان والقفقاس عامي (١٦٠٣ و ١٦٠٤)، وبحلـول عـام ١٦٠٧ كـان قـد أخرج العثمانيين من الأراضي الفارسـية، وأخيراً اتفق الجانبان على التفاوض على أساس معاهدة أماسية عام ١٦١٣[٣]. ولكن ذلك لم يمنع من قيام الحرب بين الطرفين الأمر الذي أدى إلى عقد معاهدة عام ١٦١٨ [٤].

وتلـــت فترة ركود بين الجانبين، وذلك حتى عام ١٦٢٣م حين استغل الـــشاه عـــباس الخلافـــات الداخلية في ولاية بغداد، فتقدم واستولى عليها عام ١٦٢٤، الأمر الذي ولدّ ضجة في أسطنبول.

وجرت محاولات عثمانية لاسترداد بغداد (عامي ١٦٢٥ و١٦٢٩) من دون جـــدوى، وأخيراً تمكين السلطان العثماني مراد الرابع من الاستيلاء عليها في عام ١٦٣٨، وتلا ذلك عقد معاهدة زهاب في عام ١٦٣٩ (٥).

وتعـــد معاهـــدة زهاب عام ١٦٣٩ مستوفية للشروط القانونية في عقد المعاهـــدات الدولـــية مـــن الناحيتـــين الشكلية والموضوعية، فقد عقدت نتيجة للمفاوضات التي جرت بين مندوب الدولة العثمانية مصطفى باشا قائد المنطقة الشرقية ومندوب الدولة الفارسية صاروخان، وقد استمرت ما بين ١٥ مارس و٨ مايـــو عـــام ١٦٣٩، وتـــم التوقيع عليها من قبل المندوبين المفوضين من حكومتـــيهما فـــي الثامن من مايو عام١٦٣٩. وأخيراً صدق عليها الشاه صفي بهادر والسلطان العثماني مراد الرابع، وجرى تبادل التصديقات في شهر يوليو من السنة نفسها، وعدت المعاهدة نافذة المفعول، واستمرت سارية المفعول بعد ذلك دون اعتراض من أي من الجانبين لقرون تالية عديدة.

وقـــد نظمت معاهدة زهاب عام ١٦٣٩ موضوع الحدود بين الدولتين على شكل مناطق أو مدن حدود بشكل أوضح مما أوضحته المعاهدات السابقة، وبينت تبعية تلك المناطق والمدن لكل من الدولتين.

وقـــد وضـــعت المعاهـــدات بعبارات عامة، تقوم على أساس العامل الجغرافـــي والعامل البشري في تحديد المدن والمناطق التي حددتها، حيث إن نظـــم تحديد وتخطيط الحدود لم تكن معروفة في ذلك الوقت، لأن الدولتين لم تكونا على درجة من التقدم تسمح لهما بعقد معاهدة حدود على أسس حديثة(٦).

وعلـــى الـــرغم مـــن ذلك، فقد شهد القرن الثامن عشر تفجر الصراع العثمانـــي الفارسي مرة أخرى، وذلك بفعل السياسة الفارسية التي ألهبها العنف الطائفـــي علـــى يـــد نادر كولي وأطماعه. فقد انتفض نادر كولي على الشاه طهاســـب الثاني الذي حكم للفترة ١٧٢٢-١٧٣٢، والذي كان فقد قبل بتوقيع المعاهـــدة بين طرفي الصراع، فنقضها نادر كولي، وأعلن خلع الشاه طهاسب

الثاني، ثم أعلن نادر كولي أنه سيسير على رأس جيشه في مطالبته بحق له في أراضي العراق وذلك في خريف عام ١٧٣٢.

وبعد عدة مواجهات دامية تمكن نادر كولي أن يلحق بالجيش العثماني هزيمة قاسية عام ١٧٣٦ مما دعا العثمانيين إلى تخويل والي بغداد أحمد باشا للدخول في أمر المفاوضات، ولكن نادر كولي وجد نفسه قوياً ومنتصراً على العثمانيين، مما دعاه ليفرض شروطاً مذهبية واستراتيجية تعجيزية على خصومه العثمانيين، وعاد ليحتفل في مارس عام ١٧٣٦، بإعلان نفسه إمبراطوراً ويزيح الشاه الصبي عباس ميرزا. وينصب نفسه شاه دون منازع[٧].

وخلال السنوات القليلة التي أعقبت التوقيع على معاهدة ١٧٣٦، التي اقتضى تثبيت بنودها فترة طويلة من المفاوضات السياسية المنهكة، واعتراف فارس بالحدود الشرقية القديمة لجناح الإمبراطورية العثمانية والمتمثل بالعراق وأرمينيا، انشغل نادر شاه بحركاته الحربية في أطراف الهند خلال الفترة من ١٧٣٨-١٧٣٩، وعاد ليكسب ود السلطان العثماني عام ١٧٤٠ بهداياه. وفجأة تتوتر العلاقات السياسية في المنطقة بإعلان نادر شاه عن شروط جديدة عدت بمثابة الأسباب الحقيقية للحملة الفارسية الكبرى على العراق.. وتتلخص أهم المطالب الفارسية في:

١- هدم أسوار بغداد.

٢- تنازل الدولة العثمانية عن كل من ولايتي أرمينيا وديار بكر.

٣- اعتراف السلطنة العثمانية بالمذهب الشيعي الخامس.

٤- موافقة السلطنة العثمانية على تعيين أمير فارسي للحج[٨].

لم يلتفت السلطان العثماني محمود الأول الذي حكم للفترة ١٧١٠-١٧٥٤ إلى هذه الشروط باعتبارها أموراً يراد منها إذكاء الحرب من جديد.

وبالفعل ففي عام ١٧٤٣ بدأ نادر شاه زحفه نحو العراق وتمكن من الاستيلاء على أماكن عديدة ومدن مهمة وقام بمحاصرة مدن الموصل والبصرة وبغداد ولكنه لم ينجح في الاستيلاء عليهم مما دعاه إلى الدخول في مفاوضات مع أحمد باشا والي بغداد أسفرت عن عقد معاهدة كرون في عام ١٧٤٦[٩]. والتي جاءت مؤكدة لمعاهدة الحدود لعام ١٦٣٩، كما اعتبرت نافذة وملزمة للطرفين وأن تكون الحدود كما هي في المعاهدة المذكورة دون إجراء أية تغيير

أو تـبديل وامتناع الطرفين عن الأعمال العدوانية التي من شأنها التأثير على علاقات الصداقة [١٠].

ولقـد ظلـت مـشكلة الحدود سبباً رئيسياً في توتر العلاقات العثمانية الفارسية خلال القرن التاسع عشر الميلادي، ففي عام ١٨١٨ تجدد النزاع بين الدولتـين العثمانـية والفارسية حول منطقة شط العرب وكان من نتائجه عقد معاهـدة أرضروم الأولى عام ١٨٢٣. والتي اتفق فيها الجانبان على أن تكون معاهـدة كرون عام ١٧٤٦ نافذة المفعول وتبقى الحدود كما هي سابقاً وترعى سياسـة حسن الجوار بين الدولتين المتعاقدتين. وتقرر سحب القوات الفارسية من جميع القلاع والأراضي التي استولت عليها بالحرب والسلم، كما تعاد هذه الأراضي إلى الدولة العثمانية في مدة أقصاها ستون يوماً من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة، ويتم ذلك بإشراف اللجان التي شكلت لهذه الغاية [١١].

ويمكـن القول بأن معاهدة أرضروم الأولى عام ١٨٢٣، نصت على تحديـد الحـدود بعبارات عامة، ولذلك فإنها لم تأت بشيء جديد بشأن قواعد تحديد وتخطيط الحدود الدولية، بل وضعت على هيئة خطوط عامة، على حين أن مشكلة الحدود العثمانية الفارسية تحتاج إلى دراسات شاملة جغرافية وبشرية واقتـصادية، وهـو مـا لم يكن باستطاعة الدولتين المذكورتين إدراكه آنذاك. ولذلك فلم تمنع هذه المعاهدة المنازعات بين الدولتين[١٢].

ولقـد شـهدت تلـك الفترة تدخل كل من روسيا وبريطانيا في النزاع العثمانـي الفارسـي. فقد اتجهت سياسية روسيا التوسعية تجاه الدولة العثمانية وفـارس بعد نجاح الثورة اليونانية، وبعد الانتصار الذي حققه الجيش الروسي علـى جـبهة فـارس، عقدت معاهدة "كلستان" والتي بموجبها اقتطعت روسيا أجـزاء واسعة من أراضي فارس في الشمال، وفي عام ١٨٢٨ عقدت معاهدة تـركمان جـاي ولـم تكن لفارس أحسن من الأولى، وحتى لا تحاول فارس اسـتعادة أراضـيها من روسيا وجهتها نحو الدولة العثمانية لاستعادة ما فقدته فارس في أقاليمها الشمالية[١٣].

وبالفعل فقد توترت الأوضاع على الحدود العثمانية الفارسية، ففي عام ١٨٣٧ هـاجم والي بغداد مدينة المحمرة والمنطقة المحيطة بها واحتلها والتي كانـت تـسكنها عشائر كعب العربية، ومن جهة أخرى هاجمه الفارسيون من جانـبهم مدينـة الـسليمانية عام ١٨٤٠ واحتلوها وهددت السلطات الفارسية باحـتلال البحـرين والكويت وطالبت بلواء السليمانية والأحواز، كما طالبت

بإبعاد الأمراء الفارسيين المناوئين للسلطات الفارسية عن بغداد، وردت السلطات العثمانية على هذه المطالب بإرسال حشود من جيشها إلى حدود الدولتين[١٤].

وطالما اشتد وطيس الصدام العثماني الفارسي، فرضت بريطانيا وروسيا نفسيهما كوسيطين لحل ما بين الدولتين العثمانية والفارسية من مشكلات خاصة فيما يتعلق بالعراق وحدوده وعلاقات فارس والفرس، وقد جاء التحرك البريطاني الروسي نتيجة توافق المصالح بينهما، بينما كانت روسيا تريد تدعيم المطالب الفارسية لتقوى نفوذها في فارس، كانت بريطانيا في نفس الوقت تخطط لفتح نهر كارون للملاحة الدولية وللمشروعات البريطانية التجارية في جنوب شرق فارس[١٥].

وقد تم بالفعل تشكيل لجنة عثمانية فارسية مشتركة مثلت فيها كل من بريطانيا وروسيا كدولتين وسيطتين لتسوية كل المشكلات المعلقة بين البلدين، واتخذت لجنة الحدود مدينة أرضروم مقراً لها، وكان أول اجتماع للجنة في ١٥ مايو ١٨٤٣، ولم تستمر الأعمال التحضيرية سوى أيام قليلة ثم توقفت بعدها أعمال هذه اللجنة بسبب الحملة العثمانية على كربلاء، وبدا لفترة بعد هذه الحملة أن الحرب بين الدولتين آتية لا مناص منها لولا أن مبعوثاً بريطانياً إلى كربلاء ـــ يمثل روسيا أيضاً ـ استطاع أن ينجح في تلافي تلك الأزمة بسلام. وعقدت اللجنة المشتركة اجتماعاتها في أرضروم خلال ١٨٤٣-١٨٤٤، وبعدها استكملت المفاوضات في أوربا نتيجة إصرار المندوب العثماني في اللجنة[١٦].

وبدا واضحاً من خلال المفاوضات أن الدولتين تقفان تقريباً على طرفي يقتضي في كل مسألة تعرض، ونظراً لأن روسيا وبريطانيا اتفقتا على الأسس التي تكفل لكل منهما مصلحته سعيا إلى فرض معاهدة على الدولتين لا تلبي كل المطالب وإنما عبارة عن تسوية لمشكلات وحل وسط، وعلى هذا النحو ظهرت إلى الوجود معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧[*].

واحتوت المعاهدة المقدمة إلى الدولتين العثمانية والفارسية على ما يلي:

- تتعهد الحكومة الفارسية بأن تترك للحكومة العثمانية جميع الأراضي المنخفضة ـ أي الأراضي الكائنة في القسم الغربي من منطقة زهاب ـ وتتعهد الحكومة العثمانية بأن تترك للحكومة الفارسية القسم الشرقي

ـــ أي جميع الأراضي الجبلية ـ من المنطقة المذكورة بما في ذلك وادي "كرتد".

- تتنازل الحكومة الفارسية عن كل ما لها من ادعاءات في مدينة السليمانية ومنطقتها وتتعهد رسمياً بأن لا تتدخل في سيادة الحكومة العثمانية على تلك المنطقة أو تتجاوز عليها.
- تعترف الحكومة العثمانية بصورة رسمية بسيادة الحكومة الفارسية التامة على مدينة المحمرة وميناءها وجزيرة الخضر والمرسى والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية ـ أي الضفة اليسرى ـ من شط العرب التي تحت تصرف عشائر معترف بأنها تابعة لفارس.

وفضلاً عن ذلك فللمراكب الفارسية حق الملاحة في شط العرب بملء الحرية، وذلك من محل مصب شط العرب في البحر إلى نقطة اتصال حدود الفريقين.

- الفريقان المتعاقدان يتعهدان بأن يعينا قوميسير ومهندسين بمنزلة ممثلين عنهما من أجل تقرير الحدود بين الدولتين بصورة تنطبق على أحكام المادة السابقة.

ونصت المادة السادسة على أن يدفع التجار الفرس فقط الرسوم الجمركية على ما يحملونه من البضائع إما عيناً أو نقداً حسب قيمة البضائع على نحو ما هو متفق عليه في معاهدة أرضروم الأولى عام ١٨٢٣، مع حسن معاملة الحجاج الفرس خلال رحلتهم إلى الأماكن المقدسة في الدولة العثمانية.

- الدولتان ستمنعان العشائر التابعة لهما من التعدي على الدولة الأخرى ومعاقبتها إن أقدمت على ذلك، وأن تستقر العشائر المحددة تبعيتها في الدولة التابعة لها، أما تلك التي لا تعرف تبعيتها لأي من الدولتين فعليها أن تحدد هذه التبعية وترغم على الإقامة في أي من الدولتين.
- جميع مواد المعاهدات السابقة ولاسيما معاهدة أرضروم الأولى عام ١٨٢٣ مقبولة من الطرفين العثماني والفارسي(١٧).

وفي ٢٦ أبريل عام ١٨٤٧ ألحقت بالمعاهدة مذكرة إيضاحية حول بعض الشروط الواردة فيها، قدمت من الدولة العثمانية إلى السفيرين الروسي والبريطاني في أسطنبول، جاء فيهما:

" يظن الباب العالي بأن الفقرة الواردة في المادة الثانية من مسودة المعاهدة والتي تنص على ترك مدينة المحمرة وميناءها ومرساها وجزيرة خضر لفارس لا يمكن أن تشمل أراضي الباب العالي المتضمنة خارج المدينة ولا موانيه الأخرى الواقعة في هذا الإقليم. ويهم الباب العالي كذلك فيما يتعلق بالنص الوارد في فقرات أخرى من هذه المادة حول إمكان تقسيم العشائر التابعة فعلاً لفارس، أي إسكان نصفها الواحد في أراضي عثمانية، ونصفها الآخر في أراضي فارسية، أن يعلن: هل ذلك معناه أن يصبح أيضاً أقسام العشائر الموجودة في الدولة العثمانية خاضعة؟ وبالتالي أن تترك كذلك لفارس الأراضي التي تحت تصرف تلك الأقسام، وهل سيكون لفارس الحق يوماً من الأيام في المستقبل في أن تنازع الباب العالي حق التصرف بالأراضي المذكورة؟ ثم إن الباب العالي يستفهم ما إذا كان سيتم الحصول على موافقة الحكومة الفارسية على مسألة الاستحكامات والحصون المضافة إلى المادة الثانية[١٨].

ورأى مندوبا بريطانيا وروسيا أنه من الخطورة إعادة النظر في نصوص المعاهدة بعد توقيع الشاه عليها إذ قد ينهار البناء كله، ولذلك اتفقت السلطات البريطانية والروسية على أن يوقع العثمانيون المعاهدة في نفس الوقت الذي تقدم فيه الدولتان الوسيطتان مذكرة إيضاحية تجيب عن استفسارات وجيهة من وجهة نظر الدولتين الوسيطتين.

وقد جاء في هذه المذكرة الإيضاحية:

١- أن مرسى المحمرة هو الواقع على الشاطئ الجنوبي لقناة الحضار ولا يحتمل أي معنى آخر.

٢- تنازل الدولة العثمانية عن مدينة المحمرة وميناءها ومرساها وجزيرة خضر لا يعني تنازلها عن أية أراضي أو موانئ أخرى.

٣- ليس من حق فارس المطالبة بأية مناطق على الضفة اليمنى (الغربية) من شط العرب ولا حقوق في الأراضي العائدة للدولة العثمانية على

الضفة اليسرى (الشرقية) حتى ولو كانت تقطن تلك المنطقة عشائر فارسية أو أقسام عشائر فارسية.

٤- أن الدولتين الوسيطتين ترى أن تتعهد الدولتان العثمانية والفارسية بعدم تحصين ضفتي شط العرب.

وقد اشترطت السلطات العثمانية على الدولتين الوسيطتين أن لا يسري مفعول هذه الاتفاقية إلا إذا قبلت الحكومة الفارسية هذه المذكرة الإيضاحية.

وقد تنبهت الحكومة البريطانية إلى أن الباب العالي يستطيع أن يستخدم هذه المذكرة الإيضاحية في المطالبة مجدداً بالمحمرة وجزيرة خضر والضفة الشرقية لشط العرب وذلك بتفسيرها على أنه تنسحب على كل المناطق التي دار حولها الجدل.

وحيث إن المذكرة الإيضاحية صدرت دون علم حكومة الشاه وأن المندوب الفارسي كان ممنوعاً من قبل تلك الحكومة من إدخال أي تعديل على المعاهدة، فقد رفض المندوب الفارسي قبول هذه المذكرة الإيضاحية.

وانتهزت السلطات العثمانية هذه الفرصة وطالبت بإعادة النظر في موضوع المحمرة واتخذت خطوة ضاغطة إذا احتلت القوات العثمانية منطقة قتور، فردت السلطات الفارسية باحتلال محله داخل العراق، بل وطالب الفرس بالضفة الغربية لشط العرب، وكان هذا هو أخطر ما في تلك التطورات، ولذلك اقتضى الأمر عقد اجتماعات جديدة لتسوية المشكلات القائمة.

وبعد مفاوضات غير مطولة وصلت الدول الأربع إلى بروتوكول جديد أدى إلى:

١- سحب فكرة الوجود العثماني في المحمرة.

٢- سحب المطالب العثمانية في الأراضي الواقعة شرقي جزيرة خضر.

٣- استمرار محلة داخل الأراضي الفارسية[١٩].

وبعد ذلك وقعت معاهدة أرضروم الثانية في ٣١ مايو عام ١٨٤٧، وقد وقعها عن الجانب العثماني أنور أفندي وعن الجانب الفارسي ميرزا محمد على خان بحضور المندوبين البريطاني والروسي الكولونيل فنويك وليامز Fenwick Wiliams والكولونيل دانيس Dainese [٢٠].

ولـــم تختلف معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧ عن المعاهدات التي ســـبقتها، والتي عقدت بين الدولتين المذكورتين، من حيث أسس تحديد الحدود، فكـــان المفروض أن يجري وصف الحدود في المعاهدات بشكل دقيق لا مجال للـــبس فـــيه، بعـــد أن اتـــضحت الصعوبات من جراء تحديد الحدود بموجب المعاهـــدات السابقة، وبذلك تسهل عملية تخطيط الحدود على الأرض عند قيام اللجان الخاصة بالتخطيط، ولكن هذه المعاهدة وضعت على الأسس نفسها التي وضـــعت عليها معاهدة عام ١٦٣٩ وغيرها من المعاهدات التي عقدت بينهما، حـــيث إن المعاهـــدة الجديـــدة أيـــدت جمـــيع النقاط والمواد التي وردت في المعاهـــدات السابقة عليها. ولاسيما معاهدة أرضروم الأولى عام ١٨٢٣ والتي تـــستند على المعاهدات السابقة أيضاً، حيث ورد هذا التأكيد في المادة التاسعة بـــتحديد الحـــدود علـــى أساس مناطق أو مدن، وليس على أساس وصف خط الحدود، مما أدى إلى إثارة مشاكل كثيرة بعد عقدها[٢١].

فلقـــد مضت الدولتان الوسيطتان، بريطانيا وروسيا في تنفيذ سياستهما الـــرامية إلى احتواء الصراع العثماني الفارسي ومنعه من تفجير الأوضاع في مـــنطقة الخلـــيج الفارسي، وشرعتا في تأليف اللجنة المنوط بها متابعة دراسة وتسوية مشكلات الحدود السياسية بين الفرس والعثمانيين، كما تم الاتفاق عليه فـــي المعاهدة المذكورة آنفاً. ومن ثم فقد تألفت لجنة تضم مندوبين ومهندسين لتخطيط الحدود من مصب شط العرب حتى الحدود المشتركة عند الأناضول، وضمت اللجنة في عضويتها كلاً من درويش باشا ممثلاً عن الدولة العثمانية، وميـــرزا جعفـــر خـــان عن فارس، كعضوين رئيسيين، وبمساعدة المندوبين البريطاني والروسي، الكولونيل وليامز، والكولونيل تشريكوف Tcherikoff .

وكـــان طبيعـــياً أن تكـــون أعمـــال اللجنة، في مجال تخطيط الحدود المـــشتركة، مـــضنية في ظل عدم الاتفاق على شيء واحد، فقد عادت الدولة العثمانية وأصرت على اعتبار مذكرتها الإيضاحية جزءاً أساسياً من المعاهدة، حـــين رفـــضت فارس ذلك المطلب. وسعت إلى فرض سيادة الأمر الواقع في المحمـــرة، ومـــن ثـــم كانت الإجراءات التي يفترض أن تتوصل إليها اللجنة محفـــوفة بالمخاطر، ومحكوم عليها بالفشل، وبعد أن استمرت اجتماعات لجنة الحـــدود (١٨٤٩-١٨٥١) توصـــلت الأطراف إلى قناعة مفادها، ينبغي تعليق

قضية الحدود إلى أن يوجد حل نهائي بشأنها، وأن تفضل المفاوضات بين حكومات هذه العواصم، لأن المشكلة أكبر من أن تحتويها لجنة مكونة من بضعة أفراد[٢٢].

وعلى أية حال، فيمكننا القول بأنه إذا سلمنا بالفعل بصعوبة وتعقيدات حل الأزمة الحدودية بين الدولة العثمانية وفارس، إلا أنه من الواضح أن كلا من بريطانيا وروسيا لم يكن لديهما الرغبة الحقيقية في حسم النزاع العثماني الفارسي إلا في إطار ما يخدم حماية مصالحهما في تلك الفترة، ولذلك لم تنجح وساطتهما بين البلدين.

أثر التنافس الاستعماري على الحدود العثمانية الفارسية :

مع دخول النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي تزايدت حدة التنافس الاستعماري، وألقت الأوضاع السياسية الإقليمية بظلالها هي الأخرى وأسهمت في تعثر المساعي لحل الأزمة الحدودية بين الدولة العثمانية وفارس، وقد تمثلت هذه الأوضاع في قيام حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦) وفيها وقفت الدولة العثمانية وبريطانيا في اتجاه مضاد لروسيا وفارس، ومن ثم اتخذت إجراءات من الجانبين على الحدود بهدف منع استغلالها ــ أي الحرب، في إحداث تغيير في الوضع الراهن للحدود[٢٣]، فقد كانت المخاوف متزايدة من أن يوجه الروسي هجوماً إلى شمال العراق في الوقت الذي تغزو فيه القوات الفارسية العراق أيضاً، خاصة وأن القوات العثمانية المدافعة عن العراق كانت غير كافية لصد مثل هذا الغزو الفارسي المتوقع. ولقد كانت لدى السلطات العثمانية والبريطانية من الشواهد ما ضاعف تلك المخاوف[٢٤].

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أفرزت حرب القرم حرباً أخرى ذات صلة، وهي الحرب القصيرة الأمد بين البريطانيين والفرس في عام ١٨٥٦م، بسبب استيلاء الفرس على منطقة هرات التابعة لأفغانستان حليفة بريطانيا، وكانت هاتين الأزمتين قد دفعتا بالبريطانيين من مجرد وسيط في نزاع الحدود، إلى طرف معني بشكل مباشر، بعد أن تعززت الإجراءات العسكرية البريطانية في منطقة النزاع، عربستان عام ١٨٥٣، وضرب المحمرة في ٢٦ مارس عام ١٨٥٧، واحتلال الضفة الشرقية لشط العرب، وعلى الرغم من أن معاهدة باريس التي عقدت في مارس عام ١٨٥٧ قد أنهت الإجراءات البريطانية

الأخيرة، بعد خروج الفرس من هرات، إلا أن بريطانيا لم تعد البتة إلى الوضع التي كانت عليه من قبل، الأمر الذي جعل الروس يقفون بقوة بجانب شاه فارس في مطالبته الحدودية[٢٥].

وبعد حرب القرم، قام ممثلون عن بريطانيا وروسيا برسم خريطة مفصلة ودقيقة للحدود العثمانية ــ الفارسية المشتركة، وقد أنجزت بعد جهود مضنية في عام ١٨٦٩، وتقرر بموجبها المحافظة على الوضع الراهن على الحدود، حتى تحل المشاكل بالمفاوضات بينهما من قبل اللجنة الرباعية لتحديد الحدود. وعندما زار شاه فارس ناصر الدين بغداد والعتبات المقدسة في أواخر عام ١٨٧٠م، اقترح الوالي مدحت باشا إجراء مفاوضات مع الوزير الأول الفارسي، وكانت مفاوضات طويلة وشاقة ولكنها لم تسفر عن نتيجة. لذلك عادت المتاعب المشاكل الحدودية بشكل أعنف وأشد[٢٦].

ولقد ظلت مشكلة الحدود العثمانية ــ الفارسية قائمة تمنع التوصل إلى اتفاق كامل بين البلدين، وللخلاص من هذه المشكلة اجتمعت لجنة من ممثلين فرس وعثمانيين فقط بالأستانة في شتاء ١٨٧٤-١٨٧٥، لكن أعضاءها لم يتفقوا على شئ. فشكلت لجنة أخرى تضم ممثلين عن بريطانيا وروسيا هذه المرة بالآستانة خلال ١٨٧٥-١٨٧٦، وكانت مهمتها ــ كمهمة اللجنة التي سبقتها ــ وهى تتبع الحدود على الخريطة التي أعدتها لجنة وضع الحدود لعام ١٨٤٨-١٨٥٢، لكن أعمالها تأخرت كثيراً نتيجة مغالاة الوفد العثماني في مطالبه منذ البداية، ثم أدى نشوب الحرب الروسية ــ العثمانية في ١٨٧٦ــ ١٨٧٧ إلى توقف أعمال اللجنة قبل انتهائها[٢٧].

ومن ناحية أخرى، فقد أخذت الأوضاع السياسية والاقتصادية في كل من فارس والدولة العثمانية تتدهور بسرعة حتى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي ومستهل القرن العشرين، والتدخل الأجنبي بأشكاله المختلفة يتصاعد، والقوى الكبرى المتسلطة على القارتين الآسيوية والأفريقية تستعد لإنزال ضربتها لإحكام سيطرتها النهائية على منطقة الشرق الأوسط، حيث الإسلام والنفط والموقع الاستراتيجي المهم، والتخلف، هذا فضلاً عن قيامها بتعميق الخلافات بين فارس والدولة العثمانية، وبينها وبين شعوبها، واستعداء بعضها على بعض وفقاً لمخططات استراتيجية مدروسة[٢٨].

فمن المعروف أن روسيا كانت تبذل محاولات عديدة لإيجاد منفذ لها على الخليج الفارسي، وقد انتهزت فرصة حربها مع الدولة العثمانية عام ١٨٧٦ لتحقيق ذلك الهدف، ولكن الحكومة البريطانية فوتت عليها هذه الفرصة، غير أن روسيا استمرت تعمل على تنفيذ خطتها بمحاولات كثيرة بذلتها للتقدم إلى وسط فارس وجنوبها، وكان أمام روسيا الخليج الفارسي الذي يمكن أن تصل إليه من شواطئ بحر قزوين، وبالتالي يمكن أن تتقدم نحو مضيق هرمز والمحيط الهندي وتهديد الممتلكات البريطانية في الشرق.

على أن روسيا كانت تدرك أن ازدياد النفوذ البريطاني في جنوب فارس لن يمكنها من تحقيق هدفها. وبالتالي يصبح كل من الخليج الفارسي والمحيط الهندي ممتلكات خاصة لبريطانيا ليس لها أية فائدة بالنسبة إليها. وقد ظهر اتجاه روسيا الواضح في محاولتها إيجاد خط حديدي عبر فارس، وكانت ترى أن نجاحها في الوصول إلى الخليج لن يتم إلا بأحد أمرين أما إلى حرب مع فارس، أو تنازل من الأخيرة عن بعض مقاطعاتها الجنوبية في سواحل الخليج. وبطبيعة الحال فإن نجاح روسيا في تحقيق ذلك الهدف سيسهل لها الوصول إلى الهند، والواقع أن روسيا فضلت الطريق الثاني، فبذلت نشاطاً ملحوظاً للنفوذ في فارس حتى لقد بدا أن فارس تسير سيراً سريعاً لكي تصبح تابعة لروسيا[٢٩].

وكانت بريطانيا تدرك أن ظهور أية قوة أوربية في الخليج من شأنه أن يهدد وجودها فيه، وهذا ما كان يشغل بال الساسة البريطانيين، ولذلك فإن عيونهم بقيت ترقب التحركات الروسية التي باتت تشكل تهديداً مباشراً للمصالح البريطانية[٣٠].

ولما كانت المصالح البريطانية تتركز في جنوب فارس بوجه خاص فلا فائدة من أن تتنافس بريطانيا تجارياً مع روسيا في شمال فارس نظراً لسهولة المواصلات بين روسيا وفارس بينما كانت التجارة البريطانية تتوغل في الجنوب، ولذلك فقد اتجهت الحكومة البريطانية إلى تقوية نفوذها في إمارة المحمرة العربية[*] لكي تتخذ منها قاعدة لمواجهة التقدم الروسي في فارس، وكانت هذه الإمارة تتبع اسمياً فارس طبقاً لمعاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧ ، كما بذلت بريطانيا محاولات كثيرة لترويج تجارتها في جنوب فارس عن

طـريق تأسيس شركة تتولى مد الخطوط الحديدية واستغلال المناجم الطبيعية، وتحـت ضغط الحكومة البريطانية ثم افتتاح نهر قارون الواقع جنوب الأهواز للملاحـة الـتجارية فـي عام ١٨٨٨ وكان ذلك المشروع يهدف إلى سيطرة بريطانيا السياسية والاقتصادية على منطقة عربستان كما كان يهدف من الناحية العـسكرية إلى سهولة مرور قوات حربية في نهر قارون إذا ما نشبت الحرب مع روسيا وإلى تسهيل التجارة مع فارس(٣١).

وجاءت هزيمة روسيا في الحرب اليابانية عام ١٩٠٥م لتؤدي إلى نتائج بعيدة المدى كان أهمها انحياز فارس إلى بريطانيا لضياع مكانة روسيا في فارس ثم جنوح روسيا نفسها إلى التفاهم مع بريطانيا، وكانت بريطانيا من ناحيتها تحبذ الوصول إلى تفاهم مع روسيا بعد استفحال الخطر الألماني في الشرق، ولا شك أنه لولا هذه الظروف التي طرأت على الموقف الدولي في ذلك الوقت لم يكن مـن المـتوقع أن تـسوي الخلافات بين روسيا وبريطانيا بمثل تلك السهولة، وكانـت فرنـسا مـن جانبها راغبة في مصالحة حليفتها روسيا مع صديقتها الجديدة بريطانيا فقامت بدور الوسيط حتى تم إبرام اتفاقية عام ١٩٠٧ (٣٢).

وقـد اتفقت الدولتان بموجب هذه الاتفاقية على تقسيم فارس إلى منطقتي نفوذ، مـنطقة شـمال فارس تحت النفوذ الروسي ومنطقة جنوب فارس تحت النفوذ البريطاني، ولم يتبق لشاه فارس وحكومته سوى وسط فارس(٣٣). ويتضح من هـذا التقـسيم أن كـل ما كان يهم بريطانيا هو تكريس نفوذها على السواحل الفارسية المطلة على الخليج الفارسي وإبعاد النفوذ الروسي عنها، حفاظاً على مصالحها الحيوية ونفوذها في الخليج وإمبراطوريتها في الهند (٣٤).

وأما فيما يتصل بالدولة العثمانية فقد أثارت محاولاتها توطيد سيطرتها فـي الخلـيج على عهد مدحت باشا في ولايته للعراق ١٨٦٩ ــ ١٨٧٢، وما بعـدها معارضة الحكومة البريطانية، وعندما تولى السلطان عبد الحميد الثاني الحكـم ١٨٧٦-١٩٠٨ اتجهـت سياسـته نحـو تدعيم السيطرة العثمانية في الإمـارات المحيطة بالخليج الفارسي، ولكن هذه السياسية لم تتمكن من تثبيت سيطرتها بصورة فعالة، ويرجع ذلك إلى انشغال الدولة العثمانية بشئون أخرى غيـر الجزيـرة العربية الأمر الذي كان يضطرها بين حين وآخر إلى سحب معظـم حامـياتها العسكرية من الخليج حتى أصبحت سيطرتها اسمية إلى حد

كبيـر ويـبدو أن الدولة العثمانية قد قنعت نظراً للظروف التي كانت تجتازها بالاعتراف للحكومة البريطانية بمركزها في شمال الخليج وهو الاعتراف الذي صـدر فـي عام ١٨٧٨، ولكن كان من المتوقع بطبيعية الحال إزاء انصراف الدولة العثمانية عن توطيد سيطرتها أن تترك الفرصة سانحة لبريطانيا لتقوية مركزها حتى في مناطق السيادة التي اعترفت بها الدولة العثمانية[٣٥].

علـى أن الدولـة العثمانية لم تلبث أن عادت في السنوات الأولى من القـرن العـشرين الميلادي إلى الاهتمام بهذه المناطق، ولعل هذا الاتجاه كان راجعـاً بالدرجة الأولى إلى زيادة أواصر الصداقة بينهما وبين ألمانيا على أثر ذلـك الانقـلاب العسكري الذي أطاح بحكم السلطان عبد الحميد الثاني والذي تزعمه ضباط كان أكثرهم مشبعين بالنزعة الألمانية، وقد اتجهت سياسة رجال تركيا الفتاة إلى تقوية السيطرة العثمانية في الخليج فأوفدوا أعوانهم للعمل على إضـعاف سـلطة الـشيوخ وإنضوائهـم إلـى فكرة الجامعة الإسلامية التي أخذوها عن السلطان عبد الحميد الثاني.

ومـمـا يـستلفت النظر أن التقارب العثماني الألماني كان كافياً ليخيف بـريطانيا، إذ لـيس من المستبعد، كما قدر البعض، أن تستغل ألمانيا مطالب الدولـة العثمانية في هذه المناطق الحيوية لكي تحصل على ما تشاء من قواعد عسكرية، ولذلك كانت بريطانيا تخشى على مصالحها من ازدياد النفوذ الألماني في الدولة العثمانية[٣٦].

وإلـى جانـب ذلـك، فمع بداية القرن العشرين ازدادت أهمية الخليج الفارسـي الاقتصادية بجانب الأهمية الاستراتيجية، وخاصة مع توقعات ظهور البتـرول، وازدياد قوة ألمانيا، ومن ثم بدأت بريطانيا تشدد قبضتها عليه بشتى الوسائل والطرق وأعلنت صراحة بأنها تعتبر إقامة أية قاعدة بحرية أو موانئ محـصنة فـي الخليج من قبل أية قوة مهما كانت تمثل تهديد عظيم للمصالح البريطانية يجب مقاومته وإزالته بكافة الطرق والوسائل[٣٧].

وفـي ضوء ذلك سعت بريطانيا لإنهاء كافة المشكلات التي تهدد مصالحها في منطقة الخليج الفارسي وفي مقدمتها مشكلة الحدود العثمانية ــ الفارسية.

بروتوكول طهران ١٩١١

ازداد التنافس الاستعماري على المنطقة التي تشغلها كل من فارس والدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر، وكان لذلك أثره على مجريات الأحداث في كلا البلدين مع بداية القرن التالي. ففي عام ١٩٠٥ قامت ثورة في فارس، وجدت في عام ١٩٠٨ أن أطاح الاتحاديون بالسلطان عبد الحميد الثاني ــ أحد ركائز الصداقة العثمانية الألمانية، وعلى المستوى الدولي اتفقت مصالح بريطانيا مع كل من فرنسا وروسيا في مواجهة ازدياد النفوذ الألماني في الدولة العثمانية، فكان الوفاق الودي البريطاني الفرنسي عام ١٩٠٤ تلاه الاتفاق البريطاني الروسي عام ١٩٠٧، وتنفست كل من بريطانيا وروسيا الصعداء بعد التخلص من النفوذ الألماني في عام ١٩٠٨، إلاّ أنهما لم يهنئا طويلاً بذلك حيث عاد النفوذ الألماني وبقوة للدولة العثمانية في عام ١٩١١، وكان من الصعب تصفيته، ولذا كان لا مفر من مواجهته، وكانت أولى خطوات هذه المواجهة هي حسم الخلاف الفارسي العثماني حول الحدود المشتركة بينهما، وتمثل هذا في بروتوكول عام ١٩١١.

وكانت حركة البحث عن مصادر البترول في عربستان قد اكتشفت أن المنطقة تكاد تعوم على بحيرة من البترول، وبذلك أصبحت شركة النفط البريطانية ــ الفارسية التي تأسست منذ عام ١٩٠٩ واحدة من أهم المشروعات البريطانية في الشرق في وقت تمت فيه حاجات الأسطول البريطاني في المياه الآسيوية الجنوبية إلى البترول الذي حل محل الفحم كمصدر للطاقة.

ومدت أنابيب البترول من الآبار في عربستان إلى شط العرب وأقيم ميناء لتصدير البترول، وأقيمت مصفاه لتكريره في عبادان ومن ثم تضاعفت بسرعة أعداد السفن البريطانية المستخدمة لشط العرب الأمر الذي سيفرض على المسئولين البريطانيين ضرورة أن يكون هذا الممر المائي تحت السيطرة البريطانية رغم أنه من الناحية القانونية وطبق معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧ داخل العراق تحت السيادة العثمانية، كما أصبح من مصلحة بريطانيا أن تضمن تحديد تبعية ميناء تصدير البترول المقام عند نهاية الحفار عند ملتقاه مع شط العرب.

ومن مصلحة بريطانيا أن يكون هذا الميناء تحت السيادة الفارسية حيث إن جنوب فارس كان واقعاً تحت النفوذ البريطاني بمقتضى الوفاق الروسي

البريطانـــي عـــام ١٩٠٧. ولهذا كان الموقف البريطاني في مشكلات الحدود العثمانية ــ الفارسية متأثراً بالمصالح البترولية البريطانية في عربستان.

ومـــن ثم كان من الطبيعي أن توجه روسيا وبريطانيا الحلول المتعلقة بمشكلات الحدود العثمانية ــ الفارسية بشكل يخدم المصالح الأجنبية أكثر من خدمته للمصالح الوطنية، بل أن الأحوال الداخلية في كلا البلدين ساعدت على ذلك، فقد كان شاه فارس يستخدم القوات الروسية ضد الحركة الوطنية، وكانت حكـــومة الاتحاديين الأتراك مستعدة لتسوية مشكلاتها مع بريطانيا على حساب الحركة القومية العربية[٣٨].

وأما على الجانب العثماني الفارسي فلم تستطع لجنة التخطيط المشتركة بموجب المادة الثالثة من معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧ إتمام مهمتها في تعيـــين الحـــدود بـــين الدولة العثمانية والدولة الفارسية التي أوضحتها معاهدة أرضروم الثانية والتي استمر عملها بشكل متقطع حتى عام ١٨٧٦، ولما كانت التـــسوية المؤقتة لتحديد الحدود بين الدولتين العثمانية والفارسية التي وضعت في الآستانة عام ١٨٦٩ ــ وهي الإبقاء على الوضع الراهن ــ استمرت سارية المفعـــول، وأن الأراضـــي المتنازع عليها سوف تبقى على وضعها حتى يتم التحديد "التخطيط" النهائي للحدود تحت إدارة وسلطة الدولة التي تقع فيها وقت عقد التسوية المؤقتة، وهو ما نصت عليه المادة الثالثة من التسوية المؤقتة. فإن هـــذه التـــسوية، وإن نـــصت في المادة الثالثة نفسها على أن هذا الوضع من الطبيعي أن يؤدي إلى إثارة مشاكل ومنازعات بين الدولتين على ملكية بعض المناطق التي تقع على الحدود مثل قتور، ووزنه، واستمرت تلك المنازعات في السنين التالية بين عامي ١٨٧٩ و١٨٨٤ و١٨٨٩ و ١٩٠٥ إلى ١٩١١. وعلى الـــرغم من أن تلك المنازعات والاضطرابات الكثيرة فإنها لم تؤد إلى اتفاق أو وضـــع أساس قانوني للحدود، ولم تنقطع حوادث الحدود ومشاكلها حتى بداية القرن العشرين.

وفـــي هذا الوقت كانت كل من بريطانيا وروسيا في حاجة إلى تعيين مـــناطق نفـــوذهما فـــي الـــشرق الأوسط وتعيين حدودهما. فتدخلت الدولتان المذكورتان في النزاع بين الدولتين العثمانية والفارسية، وهو ما أسفر عن عقد بروتوكول طهران عام ١٩١١.[٣٩].

ولقد أعربت الدولتان عن رغبتيهما في تسوية مشكلات الحدود بصورة وديـــة وتفادي أي خلاف قد ينشب في المستقبل حول القضايا المعلقة، شريطة أن تجري المباحثات بين الدولتين دون وساطة طرف ثالث، وأصدرت الحكومة الفارســية تعلــيماتها إلــى وزير الخارجية وثوق الدولة، والحكومة العثمانية تعلـيماتها إلــى ســفيرها لــدى الــبلاط الفارسي، حسيب بك، ليصعا أسس المفاوضــات والإجــراءات التي ستتبع في تثبيت الحدود المشتركة عن طريق المفاوضات المباشرة، وأسفرت الاتصالات عن وضع بروتوكول طهران.

إن الأسباب التي دعت إلى عقد هذا البروتوكول تتلخص فيما يلي:

أولاً: فــشل لجنة تخطيط الحدود التي نصت عليها المادة الثالثة من معاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧.

ثانياً: انــشغال الدولتين في مشكلات معقدة جعلت كل واحدة منهما في غنى عــن الدخول في منازعات جديدة لا طائل من ورائها، والعزوف عن استخدام القوة في تسوية المشكلات والخلافات.

ثالثاً: اســتمرار الاشــتباكات المــسلحة في مناطق الحدود يعرض السكان المقيمــين على جانبي الحدود، ولاسيما القبائل الكردية والعربية، إلى تدميــر مصالحهم وفقدان أمنهم ويحول دون تنقلهم عبر الحدود، الأمر الذي يتطلب وضع حد نهائي لهذه الحوادث المؤسفة.

رابعاً: رغــبة كــل من بريطانيا وروسيا في ضرورة وضع حد للمنازعات الدائرة بين الدولتين العثمانية والفارسية تأميناً لمصالحهما الخاصة في المنطقة.

ناهيك عن الخلافات الكثيرة في تفسير بعض نصوص المعاهدة نفسها(٤٠).

وقــد وافــق الطرفان على الأسس الجديدة للمفاوضات لتحديد الحدود بالنقاط الآتية:

١- تجــتمع لجــنة مؤلفة من عدد متساو من مندوبي الفريقين في الآستانة بأسرع ما يمكن.

٢- تصدر التعليمات لمندوبي الحكومتين بعد تزويدهم بكافة الوثائق الدالة والمــؤيدة لادعاءاتها ليقرروا بإخلاص وعدم محاباة خط الحدود الذي

يفصل بين البلدين وبعد ذلك تقوم لجنة فنية بتثبيت التحديد القطعي على الأرض وفقاً للأسس التي وضعتها اللجنة السابقة.

٣- تكون أعمال اللجنة المشتركة التي ستجتمع في الآستانة بناء على مواد المعاهدة المعروفة بمعاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧.

٤- إذا لـم يتفق مندوبو الفريقين على تفسير وتطبيق بعض مواد المعاهدة فمن المتفق عليه أن تحال جميع النقاط المختلف عليها معاً إلى محكمة التحكيم في لاهاي وذلك بغية حسم المسألة برمتها بصورة نهائية.

٥- مـن المفهـوم أنـه لا يجـز لأي الفريقين أن يتخذ احتلال الأراضي المتنازع فيها احتلالاً عسكرياً كحجة قانونية يدلى بها[٤١].

حـدد بروتوكول طهران (ديسمبر ١٩١١) للجنة مدة ستة شهور للانتهاء من عملها، ولكن هذه المدة انتهت بدون أن تنهي اللجنة مهمتها، ولذلك تم تمديدها مـرة أخرى، عقدت اللجنة خلال هذه المدة عشرون جلسة فيما بين ٢٥ مارس عـام ١٩١٢ إلى ١٩ مارس ١٩١٣. ولم تتوصل فيها إلى حل. وكانت أولى العقـبات التـي واجهت اللجنة هي رفض الجانب الفارسي الاعتراف بالمذكرة الإيضاحية لمعاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧.

واحـتج الوفد العثماني على ذلك بدعوى أن الحكومة العثمانية وافقت علـى معاهـدة أرضـروم عام ١٨٤٨ بشرط قبول الجانب الفارسي لشروط المذكرة التوضيحية كجزء مكمل للمعاهدة. وقد قبلتها الحكومة الفارسـية ووافق على ذلك مبعوثها المفوض آنذاك ميرزا محمد على خـان وقامـت كـل من بريطانيا وروسيا بإرسال مذكرة رسمية إلى الحكومة العثمانية في ٢٦ فبراير عام ١٨٤٨ بما يفيد ذلك.

أدعـى الوفد الفارسي بأن حكومته ليس لديها علم بهذه المذكرة ولذلك بأنهـا لا يمكن أن تكون جزء مكمل لمعاهدة أرضروم. كما أن المذكرة تشكل توصـيف وتعـديل بمعطـيات المعاهـدة وميـرزا محمد على خان لا يملك الصلاحيات الكاملة لعمل هذا التعديل ولذلك فإن المذكرة الأنجلو ـ روسية لم يتم الاعتراف بها من قبل الحكومة الفارسية.

وبعد مناقشات عديدة وطويلة بين الطرفين استمرت حتى اجتماع لجنة الحدود في ١٥ أغسطس عام ١٩١٢ تراجع الجانب الفارسي عن موقفه وأعلن

قبوله بالمذكرة الإيضاحية باعتبارها جزءاً مكملاً لمعاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧[٤٢].

وأما ثاني الموضوعات التي دارت حولها خلافات وادعاءات كثيرة من الطرفين في مباحثات لجنة الحدود فكانت ترسيم حدود منطقة زهاب. فقد استمرت المناقشات من ١٥ أبريل وحتى ١١ يوليو عام ١٩١٢.

فالوفد الفارسي كان يرى أن حدود منطقة زهاب تبدأ من الجهة الجنوبية لنهر الوفد على امتداد اتصاله بشروان وحتى نقطة اتصاله بنهر زنكبان، وأما الجزء الذي كان محل نزاع والذي كان يطالب به الوفد الفارسي حسب تفسيره للمادة الثانية لمعاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧ فيشمل المناطق الجبلية لوادي كريند.

وقد جاء رفض الوفد العثماني للمطالب الفارسية مستنداً على ما قامت به الحكومة العثمانية من تسجيل لأراضي ولاية بغداد عام ١٥٤٤، ودخول هذه الأراضي ضمن حدود منطقة السليمانية.

وفيما يتصل بحدود منطقة زهاب فقد رأى الوفد العثماني بأنها تبدأ من الجهة الغربية بداية من سلسلة جبال سنجهارن وبداية نهر إلوارد، وأما حدودها الشمالية فتبدأ من نهاية سلسلة جبال سنجهارن وتمر بقمم جبال بيمو وكاري وبيزل.

وأما استناد الوفد الفارسي في مطالبه إلى المادة الثانية من معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧، فقد أوضح الوفد العثماني أن عبارة "المناطق الجبلية" لوادي كريند يجب أن يكون مقصود بها الجزء الذي تقع به الجبال ولا يدخل في نطاقها تلال أو هضاب والتي لا يمكن أن تسمى جبال.

وقد دار جدل ونقاش واسع داخل لجنة الحدود حول تفسير المقصود بعبارة "المناطق الجبلية" بوادي كريند إذ تمسك الوفد العثماني باعتبارها تمثل الحدود الشرقية لمنطقة زهاب.

وعلى أية حال، فإن النقطة الجوهرية التي برزت من خلال الخلاف العثماني ــ الفارسي حول ترسيم حدود منطقة زهاب كانت حول مدى شرعية وسريان الوثائق التي حسب اعتقاد الوفد العثماني قد أثبتت تسجيل الأراضي من قبل الحكومة العثمانية عام ١٥٤٤ في المناطق المتنازع عليها. وهو ما

اعتبـــره الوفد العثماني ليس فقط لإثبات ملكية هذه الأراضي ولكن كدليل على أن هـــذه المـــناطق هي جزء من منطقة السليمانية ولا تدخل في حدود منطقة زهاب كما زعم الوفد الفارسي. وبطبيعة الحال، فقد رفض الوفد الفارسي قبول الادعاءات العثمانية على أساس أن تسجيل الأراضي من قبل الحكومة العثمانية عـــام ١٥٤٤ تـــم في ظل الاحتلال العثماني لهذه الأراضي وبالتالي فهو عمل آحادي الجانب ولا يمكن قبوله كدليل على الملكية. وأضافت الوفد الفارسي بأنه لا يعترف بشرعية الإجراءات العثمانية إلا إذا جاءت ضمن معاهدة معقودة بين الطرفين في عام ١٥٤٤ وهو ما لم يحدث.

وأيضاً رفض الوفد الفارسي الاعتراف بما ورد في المعاهدات اللاحقة بين الطرفين حول الحقوق العثمانية في هذه المناطق المتنازع عليها على أساس عـــدم ســـريانِ مفعـــول هذه المعاهدات فيما عدا معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧. وقد فند الوفد العثماني الاعتراضات الفارسية بأن أشار إلى أن تسجيل الأراضـــي عام ١٥٤٤ كان قبل الدخول العثماني لمناطق لورستان وخوزستان وعربستان. وهو ما يتضح من خلال المعاهدة العثمانية الروسية عام١٧٢٣، ثم المعاهدة العثمانية الفارسية عام ١٧٢٧. وبذلك لا يمكن اعتبار أن التسجيل قد تم خلال غزو مؤقت.

وأشـــار الوفد العثماني إلى أن حجة الوفد الفارسي بعدم سريان مفعول المعاهدات المعقودة بين الطرفين فيما عدا معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧ جـــاءت مناقضة للمادة التاسعة من المعاهدة نفسها والتي أكدت على المعاهدات الـــسابقة بين الطرفين، كما أضاف الوفد العثماني بأن معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧ نصت على امتلاك الدولة العثمانية لمنطقة السليمانية، وبالتالي فإن الوثائـــق التـــي تثـــبت امتلاك الدولة العثمانية للمناطق المتنازع عليها لا تقبل الجدل.

وأمـــام إصـــرار كل طرف على موقفه من الخلال حول ترسيم حدود منطقة زهاب لم يكن هناك مخرجاً سوى الذهاب بالخلاف إلى المحاكم الدولية[٤٣].

ويـــبدو أن مهمـــة لجـــنة الحدود والتي نصت عليها المادة الأولى من بروتوكول طهران عام ١٩١١، كانت تواجهها صعوبات كبيرة في سبيل تحقيق مهمتها، وذلك بسبب التباين الشديد في مواقف الطرفين المتنازعين.

والواقـــع فـــإن نقطة الخلاف الرئيسية بين الطرفين تمثلت في تمسك الوفد الفارسي بعدم سريان مفعول المعاهدات السابقة المعقودة بين الطرفين فيما عدا معاهـــد أرضـــروم الثانـــية عام ١٨٤٧. في حين كان الوفد العثماني متمسكاً بسريان مفعول هذه المعاهدات وهو ما تنص عليه معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧.

وبـــدا جلـــياً عمق الخلاف العثماني الفارسي حين ناقشت لجنة الحدود آخر القضايا الهامة وهي ترسيم حدود إقليم السليمانية والتي استمرت اللجنة في مناقشتها من ١١ يوليو وحتى ٢٣ أغسطس عام ١٩١٢.

فالجانب العثماني كان مصراً على ترسيم حدود إقليم السليمانية وفق ما ورد في معاهدة أرضروم الأولى عام ١٨٢٣ والتي أقرت فيها فارس بالحدود القديمة للدولة العثمانية والتي تبدأ من الساحل الشرقي لبحيرة أرومية إلى جبل ســـاهند بالقـــرب من تبريز، وتضم مناطق أوشنو لاهيجام، ماراجا، ساكز في الشمال، بوشت خوب في زهاب في الجنوب، خاصة وأن هذه الحدود قد أقرتها معاهـــدة زهـــاب عـــام ١٦٣٩. وتم تجديدها في معاهدات عام ١٧٣٦، وعام ١٧٤٦، إلا أن الجانب الفارسي اعتدى على حدود هذه المنطقة في عام ١٨٦٦ ، وفـــي عـــام ١٨٢٣ عقـــدت معاهدة أرضروم الأولى واعترفت فيها الدولة الفارسية بحق الدولة العثمانية القديمة المنصوص عليها في معاهدة زهاب عام ١٦٣٩، بـــل أنهـــا تعهدت بتسليم كل الأراضي والحصون التي تم الاستيلاء عليها، كما تعهدت بعدم الاعتداء على منطقة كردستان مستقبلاً.

أما الجانب الفارسي فكان يرفض الاعتراف بأية حقوق عثمانية وردت فـــي معاهدات سابقة بين الطرفين ويتمسك فقط بما ورد في معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧، وخاصة ما جاء في المادتين الثانية والثالثة فيها، حيث تشير المـــادة الثانية إلى أن مسألة الحدود خاضعة للتعديل الإقليمي، أما المادة الثالثة فقد نصت بأن على الطرفين أن يتخليا عن مطالبهما السابقة، وهو ما يعني من وجهة النظر الفارسية أن الوضع الراهن عام ١٨٤٧ هو ما يجب الأخذ به في أية تسوية حدودية بين الطرفين.

ومـــن هـــنا، فقـــد دخلت مباحثات الطرفين في مناقشات عقيمة حسب وصـــف رئـــيس الـــوفد العثماني لها، والذي أكد على أنه في ظل رفض الوفد

الفارسي لكل الحقوق العثمانية دون تقديم أية وثائق تدعم موقفه، فإنه يشعر باليأس من إمكانية الوصول إلى تسوية عادلة للخلاف العثماني الفارسي حول حدود إقليم السليمانية، ولذلك لم يكن أمام الوفد العثماني إلا أن يطالب بإحالة الخلاف إلى المحكمة الدولية[٤٤].

وهكذا فشلت لجنة الحدود التي نص عليها بروتوكول طهران عام ١٩١١ في تحقيق أية نتائج في مهمتها الصعبة، وبات واضحاً أنه في ظل حالة الضعف التي كان يمر بها الطرفان العثماني الفارسي وتزايد النفوذ الاستعماري عليهما فإنهما لن يتمكنا من إنهاء نزاعهما بمفردهما، ولذلك ونظراً لاحتدام الصراع الدولي سارعت كل من بريطانيا وروسيا للتدخل في إنهاء أزمة الحدود العثمانية الفارسية وفرض تسوية حدودية على الطرفين وهو ما حدث بالفعل في بروتوكول الآستانة عام ١٩١٣.

بروتوكول الأستانة ١٩١٣

مع دخول عام ١٩١٣ وتأزم الموقف الدولي لم تكن مشكلة تسوية الحدود العثمانية الفارسية هي المشكلة الوحيدة التي تسعى بريطانيا إلى الوصول لها في هذه المنطقة الهامة لحماية مصالحها، فقد سعت بريطانيا بإلحاح إلى إنهاء كافة خلافاتها مع الدولة العثمانية في منطقة الخليج الفارسي.

وتسجل الفترة الواقعة بين انتهاء الحرب البلقانية عام ١٩١٣ وابتداء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ اتجاه الدولة العثمانية إلى تسوية جميع خلافاتها مع الدول الأوربية الأخرى، وكان إبراهيم حقي باشا وزير الخارجية العثمانية على رأس القائلين بضرورة التسوية السلمية للخلافات للوصول إلى اتفاق مع هذه الدول وعلى الأخص مع بريطانيا، ولهذه الأسباب بدأت سلسلة من المفاوضات بين الحكومة العثمانية وكل من روسيا وفرنسا وبريطانيا من جهة، وبين كل واحدة من الدول المذكورة والدول الأخرى من جهة ثانية[٤٥].

وقبل أن نتناول الظروف والملابسات التي أحاطب بعقد بروتوكول الآستانة عام ١٩١٣، لابد من الإشارة إلى محادثات لندن التي جرت قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، فقد قامت الحكومة العثمانية في فبراير عام ١٩١٣ بإرسال مبعوثها حقي باشا الصدر الأعظم السابق

والمعـــروف بميوله البريطانية إلى لندن لإزالة العقبات التي تحول دون إنهاء الخلافـــات العثمانـــية ــ البريطانية، وبقى حقي باشا في لندن ما يقارب أربعة أشـــهر، وكان دائم الاتصال بوزير خارجية بريطانيا إدوارد جراي Edward Grey لمناقشته في القضايا المعلقة بين البلدين[٤٦].

وأســـفرت هذه المحادثات عن توقيع مجموعة من الاتفاقات والملاحق حول منطقة الخليج الفارسي وشط العرب، وقد جرت هذه المحادثات في الوقت الـــذي كانـــت جهـــود الدولتـــين الوسيطتين بريطانيا وروسيا، مبذولة لتسوية مـــشكلات الحدود بين فارس والدولة العثمانية. وقد استطاعت بريطانيا خلال محادثـــات لـــندن أن تبرم مع الدولة العثمانية اتفاقية خاصة بالملاحة في شط العرب لتحقيق أطماعها التوسعية البعيدة[٤٧].

ففـــيما يتعلق باتفاقية الخليج فقد تم توقيعها من قبل المفاوض العثماني حقي باشا ووزير خارجية بريطانيا جراي في ٢٩ يوليو عام ١٩١٣، ومما جاء في هذه الاتفاقية:

- تتنازل الدولة العثمانية عن كل ما كان لها من حقوق ومطالب في قطر وتتعهد بسحب كل ما كان لها من موظفين وجنود هناك.
- تتنازل الدولة العثمانية عن كل ما كان لها من حقوق ومطالب في جزء البحرين، بما في ذلك جزيرتي البينان العليا والبينان السفلى.
- يبقى الكويت تحت السيادة العثمانية ولكن الدولة لا تتدخل في شؤونه، بأية وسيلة كانت ولا ترسل إليه جنوداً.
- يستعمل شيخ الكويت العلم العثماني، وإذا أراد يستطيع أن يضيف إلى زاويته كلمة "الكويت".
- تعترف الدولة العثمانية بالاتفاقيات التي سبق أن عقدها شيخ الكويت مع بريطانيا.

ويلاحـــظ أن الاتفاقـــية جردت الدولة العثمانية عملياً من سيادتها على الكويت، وبالتالي باعدت بينها وبين المناطق المجاورة سياسياً[٤٨].

ومـــن الاتفاقات الأخرى التي أبرمت، اتفاقية خاصة بالملاحة في شط العـــرب، تناولت حق الرسو على امتداد الساحل الواقع شمالي وجنوب مصب

نهـر قارون، وبيان آخر حول الملاحة في نهري دجلة والفرات، وقد تضمن الاتفاق الخاص بشط العرب عدة أمور منها:

١- يبقى شط مفتوحاً لسير السفن التابعة لجميع الدول.

٢- تؤلـف الحكومة العثمانية لجنة لتنظيم سير الملاحة في شط العرب من مديـنة القـورنة حتى مصبه في الخليج، على أن تتألف من عضوين، عـضو عثمانـي الجنسية وعضو بريطاني الجنسية، تختاره الحكومة العثمانية من قائمة المرشحين لهذا المنصب، ويتقاضى كل واحد منهم مرتباً سنوياً يدفع من صندوق اللجنة.

٣- يكـون تعيـين المهندسـين والمفتشين والمستخدمين من اختصاصات اللجنة.

وفـيما ما يتعلق بالملاحة في نهري دجلة والفرات اتفق وزير خارجية بـريطانيا وصـفي باشا على إصدار "بيان" خاص لتنظيم حركة نقل البضائع والأشخاص في ٢٩ يوليو عام ١٩١٣.

وقـد نصت المادة الأولى من هذا البيان على ما يلي: " تمنح الحكومة العثمانـية امتيازاً لشخص بريطاني ترشحه الحكومة البريطانية لتأسيس شركة تتولى تسيير حركة السفن في مياه دجلة من القورنة حتى الموصل على الأقل، وفي نهر الفرات من الفورمة حتى مسكنة"(٤٩).

وقـد اسـتنكرت الصحف العربية ما جاء في هذه الاتفاقيات واعتبرته بمـثابة تفريط من جانب حكومة الاتحاديين بحقوق الدولة العثمانية في الخليج والعـراق والطـرف الشرقي من شبه الجزيرة العربية. أما الصحف العثمانية الرسمية فقد بررت هذه الاتفاقيات بأن الدولة العثمانية وافقت على ما جاء بها من امتيازات للحكومة البريطانية في مقابل إقراضها بعض الأموال التي تنفقها على إصلاحاتها الداخلية ولإنشاء سفن حربية(٥٠).

وعقب فشل اللجنة المشتركة لتثبت الحدود العثمانية ـ الفارسية والتي نـص عليها بروتوكول طهران عام ١٩٩١، تحركت بريطانيا وروسيا لإنهاء هـذا النـزاع الحدودي، ففي ٩ أغسطس ١٩١٢ أرسلت السفارة الروسية في الآسـتانة إلـى الحكومة الفارسية مذكرة أكدت فيها أن الحكومة الإمبراطورية تـصر علـى ضرورة وضع الشروط الصريحة الواردة في معاهدة أرضروم

موضع التنفيذ بلا تأخير لأن تلك الشروط تعد بمنزلة الرجوع إلى الوضع الذي كان سائداً في العام ١٨٤٨".

وفي الوقت نفسه أرسلت السفارة المذكورة إلى الحكومة العثمانية مذكرة اقترحت فيها أن يقبل الطرفان العثماني والفارسي خطاً جديداً للحدود تنطبق عليه الشروط المذكورة في المعاهدات النافذة المفعول[٥١].

وفي ظل الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الدولة العثمانية في عام ١٩١٣، سواء بسبب هزيمتها في حرب البلقان أو تنامي الحركة العربية ضد الحكم العثماني في البلاد العربية، وأيضاً تزايد الضغوط البريطانية والروسية عليها، تراجع الموقف العثماني فيما يتعلق بتسوية الحدود العثمانية ــ الفارسية، وبدت الدولة العثمانية أكثر استعداد لتقديم تنازلات لإنهاء هذا النزاع.

ويؤكد ذلك المحادثات التي دارت في تلك الفترة بين المسئولين العثمانيين من جانب والمسئولين البريطانيين والروسيين من جانب آخر.

ففي لقاء غير رسمي عقد في لندن بين حقي باشا الوزير المفوض فوق العادة، والسيد باركر Parker المسئول بوزارة الخارجية البريطانية في ٤ مارس عام ١٩١٣، أوضح باركر لحقي باشا مدى اهتمام الخارجية البريطانية بتسوية مشكلة الحدود، وأن هذه المسألة لم تكلف الدولة العثمانية تضحيات كبيرة. وكل ما تطلبه بريطانيا منها هو العودة إلى الوضع الراهن وحدود عام ١٨٤٨ التي ظلت سائدة إلى أن انتهكتها تركيا عام ١٩٠٥، خاصة وأنه قد سبق لبريطانيا أن وقفت إلى جانب الدولة العثمانية في مواجهة الفرس عام ١٨٧٨، وأعادت حدود عام ١٨٤٨ إلى طبيعتها، وقام السير أرنولد كيميول Kemball بوضع خريطة للحدود في عام ١٨٧٨. ولزيادة إقناع حقي باشا بوجهة النظر البريطانية قام باركر بمقارنة خريطة عام ١٨٤٨، وخط كيميول عام ١٨٧٨، والخط الذي حددته روسيا في مذكرة أغسطس عام ١٩١٢ موضحاً أن الخطوط الحدودية في الخرائط الثلاثة متوافقة إلى حد ما، ما عدا موقعين هما "بان" شمال إقليم زهاب، وعند الخط الموازي لدائرة عرض ٣٦°.

وبهذا اقتنع حقي باشا وأبدى استعداده ورغبته في عمل ثلاثة أشياء:

١- إرضاء روسيا من جهة الشمال.

٢- إرضاء بريطانيا من جهة الجنوب حتى خط عرض ٣٢°.

٣- إنقاذ ماء وجه تركيا والحكومة الحالية من النقد المعادي لها في تر ـ يا، ولعمـــل هـــذا "فإنه من الضروري أن نصل إلى تسوية شاملة للمشكلة الحدودية، يتم فيها تعويض الدولة العثمانية في منطقة الوسط".

وأضـــاف حقـــي باشا بأنه يرغب في أن تبدو التسوية في شكل صلح، وليس في صورة استسلام تركي على طول الخط.

وقد استفسر السيد باركر من حقي باشا عن تصوره لفكرة التعويضات فأجاب بأنه إذا قبلت تركيا مطالب روسيا في الشمال والمطالب البريطانية في المحمـــرة بالجنوب فيجب إعطاء تركيا بعض التعويضات في كل منطقة "بأنه" وشمال منطقة "زهاب" حيث يشكل السُنة النسبة الأكبر من السكان، خاصة وأن كـــلا المكانـــين يقعا داخل المنطقة "المحايدة" على الخريطة المطابقة، كما أن معاهـــدة عام ١٨٤٨ لم يتم فيها التوصل إلى اتفاق في كيفية تفسير أو تطبيق المعاهـــدة في منطقة زهاب، وانتهز الفرس فرصة انشغال الدولة العثمانية في حروب استقلال بلاد اليونان وقاموا بضم كل المنطقة إلى أراضيهم.

ويـــبدو أن مقترحات حقي باشا قد لاقت قبولاً لدى الجانب البريطاني الذي سأل عن إمكانية دراسة الأفكار العثمانية بصورة رسمية، ولكن حقي باشا طلب من نظيره تأجيل الرد على ذلك إلى يوم الجمعة حتى يتمكن من استشارة الحكومة العثمانية، كما أنه يود أن يطرح تصوراته عن فكرة التعويضات على الحكـــومة العثمانـــية باعتبارها مقترحات السيد إدوارد جراي وزير الخارجية البريطاني، وبذلك سيكون هناك فرصة لقبولها لدى الباب العالي الذي يمكن أن يبـــرر موقفه بأنه تم بناء على نصيحة الحكومة البريطانية التي لها دراية تامة بخـــصائص هـــذا النـــزاع. وفـــي المقابل أكد باركر هو الآخر على ضرورة استشارة روسيا قبل يوم الجمعة، ولكن حقي باشا طالب بأن تتم هذه الاستشارة بطـــريقة غيـــر رسمية عن طريق السفير الروسي في لندن على أن يتم طرح المشروع فيما بعد بصورته النهائية في الآستانة (٥٢).

ابـــتهلت وزارة الخارجـــية البريطانية هذه الفرصة، وطلب جراي من لوثـــر ممثله في الآستانة الضغط على الحكومة العثمانية لكي تقبل التوصيات المقدمـــة فـــي المذكرتين الروسية والبريطانية عام ١٩١٢، فيما يتعلق بشمال وجـــنوب الحـــدود في مقابل تعويض تركيا لأن هذا أمر ضروري حتى تظهر

التسوية وكأنها تبادل للمصالح وليست في شكل استسلام تركي، كما طلب منه سرعة استيضاح رأي السفير الروسي في هذه المقترحات حتى يمكن إقناع الفرس بوجه نظر الحكومتين البريطانية والروسية خاصة وأن تنازل الفرس في المناطق التي تطالب بها الدولة العثمانية سيكون صغيراً في مقابل ضمان تسوية نهائية للحدود وهي ميزة كبيرة للفرس(٥٣).

وفي لقائهما الثاني في ٧ مارس عام ١٩١٣ طلب حقي باشا من باركر بأن يقترح عليه تصوراً لحل أزمة الحدود العثمانية ــ الفارسية يمكن أن يطرحه على الباب العالي كعرض أو حل يحظى بقبول الحكومة البريطانية، ولكن السيد باركر أعاد ما سبق أن أكده لحقي باشا من أن الأمر لا يخص بريطانيا وحدها، وأن أي خطوة في هذا الصدد يجب أن تتم من خلال التشاور البريطاني الروسي، كما أضاف باركر بأن بريطانيا وروسيا قد أبدتا تصورهما لحل الأزمة الحدودية في المذكرتين اللتين أرسلتهما إلى الباب العالي وينتظران رد الحكومة العثمانية عليهما.

ولكن ذلك لم يمنع حقي باشا من أن يطلب من السير باركر بأن يساعده في وضع مقترحات محددة حول حل الأزمة الحدودية لعرضها على الباب العالي، وقد رحب باركر بذلك طالما أنها لن تكون باسم الحكومة البريطانية.

وقد وضع الأثنان صيغة مقترحات اشتملت على ما يلي:

- بالنسبة للحدود الشمالية من جبل أرارات وحتى خط عرض ٣٦° يكتب ويقبل الخط الموضح في المذكرة الروسية لعام ١٩١٢.
- من خط عرض ٣٢ وحتى الخليج الفارسي يقبل الخط الموضح في المذكرة البريطانية بتاريخ ١٨ يوليو عام ١٩١٢.
- بالنسبة للمناطق الواقعة بين خطي عرض ٣٢ ، ٣٦ يقبل الوضع الراهن.

ومرة أخرى عاود حقي باشا حديثه مع السير باركر حول فكرة تقديم تعويضات للدولة العثمانية فأشار إلى أنه لكي تكون المقترحات التي توصلا إليها مقبولة لدى الحكومة العثمانية فلابد من اقتراح نوع من التعويضات فيما بين خطي ٣٢ ، ٣٦، ولكن باركر أحتج على ذلك بأن الفرس لديهم حساسية شديدة بخصوص مدن زهاب وقصر أشرين.

وأخيراً تم الاتفاق على أن يضاف إلى المقترحات السابقة ما يلي:

- تعطـــي الدولـــة العثمانـــية تعويضات في شمال وجنوب زهاب وهي الأمـــاكن المليئة بالسُنة مثل ساحل مندالي وبعض الأماكن التي ستحدد فيما بعد على أن يظل قصر أشرين تابعاً لفارس(٥٤).

وفي إطار التنسيق والتشاور البريطاني الروسي حول أزمة الحدود العثمانية ــ الفارسية بعث إدوارد جراي وزير خارجية بريطانيا برسالة في ٩ مارس عام ١٩١٣ إلـــى وزير خارجية روسيا أطلعه من خلالها على مضمون المحادثات غيـــر الرسمية التي جرت بين المسئولين البريطانيين والمبعوث العثماني حقي باشـــا والتي كان من أبرزها المقترحات التي قدمها حقي باشا حول التنازلات العثمانية لكل من بريطانيا وروسيا ومسألة تعويض الدولة العثمانية عن ذلك.

وأوضـــح جراي لنظيرة الروسي: أن الحكومة البريطانية أبلغت حقي باشـــا بأنها لا تستطيع أن تؤيد مقترحاته دون أن تتشاور مع الحكومة الروسية ولكـــن إذا وافقت الدولة العثمانية على المذكرتين الروسية والبريطانية، وقدمت بعض التعديلات أو المقترحات الخاصة بالتسوية الحدودية، فسوف يتم دراستها وفحصها، كما أضاف جراي بأن حكومته تولى هذه المسألة أهمية كبيرة وأنها تـــرغب في تسويتها دون مزيد من التأخير، ولذلك انتهزت فرصة المفاوضات غيـــر الرسمية مع الدولة العثمانية لتأكيد هذه الرغبة ولنجاح هذه المفاوضات فإنه "يجب أن تتلقى الدول العثمانية بعض التعويض في الوسط"(٥٥).

وأمام تلك الضغوط البريطانية الروسية، قامت الحكومة العثمانية بالرد على المذكرة الروسية في ١٨ مارس عام ١٩١٣ جاء فيه:

" لمـــا كان الباب العالي تواقاً للعمل حسب الرغبة التي أعربت عنها الحكومة الروسية وذلك بإزالة أسباب الخلاف في علاقاتها الحميدة معها ولما كان كذلك راغـــباً فـــي أن يبرهن للحكومة الفارسية على حسن نواياه فيما يخص النزاع القائم حول هذا الموضوع بين المملكتين فقد قرر أن يقبل الخط الوارد ذكره في مذكرتـــي السفير الروسي الآنفتي الذكر لأجل تحديد القسم الشمالي من الحدود العثمانية ــ الفارسية من دار بولان إلى بأنه إلى خط عرض درجة ٣٦".

ومـــع ذلك فإن الحكومة العثمانية اقترحت إدخال بعض التعديلات على الخـــط المقترح في المذكرة الملحقة بمذكرة السفارة الروسية والمؤرخة في ٩

أغسطس عام ١٩١٢، ثم أن الحكومة المذكورة ذيلت مذكرتها "بمذكرة إيضاحية حول مسألة حدود زهاب والتدابير التي تستطيع قبولها بغية التوصل إلى تفاهم نهائي وعادل مع الحكومة الفارسية حول ذلك القسم من الحدود"(٥٦).

فأجابت السفارة الروسية على ذلك بمذكرة بتاريخ ٢٨ مارس عام ١٩١٣ قالت فيها أنها أحاطت علماً بالبيان "الذي تعترف فيه الحكومة العثمانية بفحوى المادة الثالثة بالضبط من معاهدة عام ١٨٤٨ المعروفة بمعاهدة أرضروم كمبدأ لتحديد منطقة أرارات/ بانه، وذلك كما ورد في المذكرة المؤرخة في ٩ أغسطس عام ١٩١٢، أما بشأن التعديلات التي اقترحها الباب العالي فقد قالت السفارة الروسية (وبتحفظ حول مسألة أكري جاي) بأنه من الضرورة القصوى ألا يجري تغييرها في الخط المقرر في مذكرتها المؤرخة في ٩ أغسطس عام ١٩١٢. وأما فيما يتعلق بقضية زهاب فإن السفارة الروسية مع كونها احتفظت بحق تقديم ملحوظات مفصلة عن تلك الحدود لكنها أعربت " عن رأيها حول المسودة العثمانية بأكملها تعتبرها غير كافية لضمان حفظ النظام والسلم على الحدود في المستقبل.

وفي ٢٠ أبريل عام ١٩١٣ بعثت السفارة الروسية إلى صاحب السمو الأمير سعيد حليم بمذكرة مطابقة مشفوعة بمذكرة أخرى تلخص وجهة نظرها بشأن تحديد منطقة زهاب والأقاليم الواقعة إلى الجنوب منها.

ثم أعقبت هذه المذكرات محادثات بين دي جيير De Gier السفير الروسي بالآستانة وجيرارد لوثر G. Lowther السفير البريطاني بالآستانة من جهة وصاحب السمو محمود شوكت من الجهة الأخرى. ودونت نتائج هذه المحادثات في مذكرة إضافية رفعها السفير الروسي إلى الباب العالي في ٦ يونيو عام ١٩١٣، وكذلك في مذكرة بعث بها الباب العالي إلى السفارة الروسية في ٢٦ يونيو عام ١٩١٣ وإلى السفارة البريطانية في ١٢ يوليو عام ١٩١٣(٥٧).

وبعد تبادل المذكرات بشأن مسودة البروتوكول بين الأطراف المعنية، بدأت المفاوضات الرسمية بشأن وضع البروتوكول في صيغته النهائية، وعقدت اجتماعات بهذا الشأن في وزارة الخارجية العثمانية بالآستانة أيام ٣، ٥، ٦، ٨ نوفمبر ١٩١٣، وعن الجانب البريطاني حضر لويس مالت، والجانب الروسي

ميئورسكي، والجانب العثماني بهجت بك وعزيز سامي، والجانب الفارسي ناظم الملك وعطا الله الملك. وفي البداية قام المندوب البريطاني بتلاوة مسودة البروتوكول على المجتمعين بصوت عال متناولاً خط الحدود المقترح في المسودة من واقع خريطة تفصيلية مصغرة. أبدى المندوب العثماني اعتراضه بسبب غموض خط الحدود المقترح مشيراً إلى أن الحكومة العثمانية لا تفهم موقف العديد من القرى الحدودية فيما إذا كانت ستعطي للجانب العثماني أو للجانب الفارسي، حيث كان التداخل الشديد بين الحدود يمثل مشكلة كبيرة أمام المجتمعين لحسم الخلافات الحدودية وخاصة في مناطق المياه أو التي ستتحول من سيادة إلى أخرى(٥٨).

وضرب المندوب العثماني مثلاً على ذلك بأن موقع مثل سارتيش ليس محدداً على الخرائط ولو أعطى للفرس فإنه سيفصل بين الأتراك وما تم تحديده من قبل. كما أشار المندوب العثماني إلى أن منطقة كيزل كايا أو بلاسور يمكن أن تمنح إلى الفرس أو الأتراك حسب البروتوكول لأن موقعها يساعد على ذلك لوجودها على المنحدر الغربي أو الشرقي فلو أعطيت للفرس فإنها سوف تقطع طريق المواصلات أو السيارات بين المدن التركية(٥٩).

ولكن المندوب الروسي رفض هذه الاعتراضات مؤكداً أن خط الوضع الراهن لاتفاقية عام ١٨٤٨ حدد الحد الأقصى الذي يمكن الموافقة عليه لتركيا، وأن سارتيش ليست محددة على الخريطة، وأن خريطة الرسم التخطيطي التي قدمها المندوب العثماني لم تقبلها اللجنة كمستند رسمي، ولذلك أحيل الأمر إلى مباحثات بين الصدر الأعظم والسفير الروسي في الآستانة. وعقد اجتماع في ٨ نوفمبر عام ١٩١٣ وفيه تم الاتفاق على أن سارنيش ستؤول للفرس، أما كيزل كايا فقد تم الاتفاق على أنه إذا كان هناك جزء من طريق فان/ بايزيد يمر عبر هذه القرية ويقع خارج الأراضي التركية فإن حق المرور عبر هذا الطريق سيكفل فقط للمسافرين والتجارة، ويمنع مرورم القوات والمعدات العسكرية من خلاله(٦٠).

وطالب المندوب العثماني بملكية وادي أباصيري جادزار، ووادي يتهومي جولي لأن منبع مياه نهر جادزار تخص نظام مياه أشنون، وحوض نهر وادي تيهومي جولي يغذي منطقة لاهيدجان. ولكن المندوبين البريطاني

والروسي اتفقا على أنه إذا كان تدفق المياه من جانب الشرق فإن ذلك سيكون من حق الفرس، وإذا كان التدفق من جهة الغرب فسيكون من حق الأتراك، ولذلك تم الاتفاق على إعطاء الإقليمين للفرس مع احتفاظ الجانب العثماني بالمراعي كحق للموطنين الأكراد في هذه المناطق[٦١].

وعبر المندوب العثماني عن مخاوفه من أن ينص في البروتوكول على منح منطقة خان جيورميلاّ وست عشرة قرية أخرى إلى الجانب الفارسي لأن هذا فيه إلزام لتركيا وقد يؤدي إلى اضطرارها بأن تتنازل عن منطقة لها فيها حقوق، وأنه لو تم النص على ذلك وتكرر في مناطق أخرى، فإن تركيا قد تجد نفسها قد تنازلت ببراءة عن ما هو من حقها إلى الفرس[٦٢].

هذا وقد اتفق المندوبان البريطاني والروسي على أنه إذا تم اتخاذ قمة جبل أفرومان الرئيسي كعلامة للحدود، فإن منطقة خان جيروميلاّ والمناطق المجاورة لها ستكون في الجانب التركي رغم أنها منطقة فارسية خصبة ومأهولة بالسكان، وإذا حدث ذلك فسيكون خدمة كبيرة للأتراك وميزة لهم في هذا الإقليم قد يستفاد منها في الضغط عليهم لتسوية مناطق حدودية أخرى عليها خلاف، ومع هذا فقد تمسك الأتراك بالقمم العالية للجبال، ولذلك فقد أحيل الأمر إلى السفارات المعنية، وتقرر أن ترسل اللجنة بعثة إلى الإقليم الواقع بين أفرومان وسيرفان وقررت احتفاظ الجانب الفارسي بخان جروميلاّ ونوسود، مع احتفاظ الجانب التركي بباقي امتيازات المنطقة[٦٣].

ولقد طالب المندوب العثماني بأن ينص في البروتوكول على وجوب حماية حقوق الملكية للأفراد الذين سيتحولون من سيادة إلى أخرى، ووافق الجميع على ذلك. كما نبه المندوب العثماني على أن البروتوكول قد حذف منه شرط ينص على أن تقوم بعثة الحدود بوضع ترتيبات لتقسيم مياه نهر بانجور في سومار بين قبيلة كليور وسكان مندلي، وقد اعترف المندوبون بأن هذا الحذف قد تم عفواً وبغير قصد وسيعاد النص عليه في البروتوكول[٦٤].

وعلى الرغم من صعوبة المهمة فقد تمكن الوفدان البريطاني والروسي من خلال ممارسة ضغوطهما على الوفدين العثماني والفارسي من حماية مصالح بلديهما وخاصة المصالح البريطانية المرتبطة بحقوق شركة النفط الأنجلو ــ فارسية، وقد تمكن المجتمعون في الآستانة عبر عدة اجتماعات من

التوصل في ٩ نوفمبر عام ١٩١٣ إلى مسودة نهائية لبروتوكول ترسيم وتحديد الحدود العثمانية الفارسية، وقد تم إرسال نسخ من المسودة النهائية في ١٠ نوفمبر عام ١٩١٣ إلى الحكومات الأربعة لأخذ الموافقة عليها وتوقيعها[٦٥].

وبالفعل ففي ١٧ نوفمبر عام ١٩١٣ تم التوقيع على بروتوكول الآستانة ــ وقد وقع البروتوكول عن الحكومة العثمانية الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) وعن الحكومة الفارسية سفيرها لدى الباب العالي، وممثلا الدولتين الوسيطتين. وصار هذا البروتوكول المرجع الذي استندت إليه لجنة الحدود المشتركة في تثبيت خط الحدود بين الدولتين.

وقد تضمن بروتوكول الآستانة على ما يأتي:

أولاً: لقد تم الاتفاق على تعريف الحدود بين فارس والدولة العثمانية على الوجه التالي: تبدأ الحدود من الشمال من علامة الحدود، رقم ٣٧ على الحدود العثمانية الروسية الكائنة بالقرب من سردار بولان على القمة الواقعة بين أرارات الصغير وأرارات الكبير، ثم يسير الخط من هذه النقطة نحو الجنوب حتى قناة خايين حيث نقطة اتصال القناة المذكورة بشط العرب عند مصب نهر ناز الله. ومن هذه النقطة تتبع الحدود مجرى شط العرب حتى البحر تاركة النهر وجميع الجزر الموجودة فيه تحت السيادة العثمانية مع مراعاة الشروط والاستثناءات الآتية:

أ) يعود ما يأتي إلى فارس:

١- جزيرة محلة والجزيرتان الواقعتان بين جزيرة محلة والضفة اليسرى من شط العرب " ضفة عبادان الفارسية".

٢- الجزر الأربع الواقعة بين شطيط وماوية، والجزيرتان الواقعتان مقابل منكومي والتابعتان لجزيرة عبادان.

٣- جميع الجزر الصغيرة الموجودة الآن أو التي تتكون فيما بعد مما يتصل عند هبوط الماء بجزيرة عبادان، أو الأراضي الفارسية إلى أسفل نهر ناز الله.

ب) يبقى ميناء المحمرة ــ من أعلى إلى أسفل ملتقى نهر فارون بشط العرب ــ تحت السلطة الفارسية طبقاً لمعاهدة أرضروم، بيد أنه ليس لهذا الأمر مساس بحق الدولة العثمانية في استعمال هذا القسم من

النهـــر، كمـــا أن ســـلطة فارس لا تتناول أقسام النهر الواقعة خارج المرسى.

ج) لا يجـــري تغييـــر ما في الحقوق والاستعمالات والعادات الحالية فيما يتعلق بصيد الأسماك في الضفة الفارسية من شط العرب، وتشمل كلمة "ضفة" الأراضي التي تتصل بالساحل وقت هبوط الماء.

د) لا تمـــتد الـــسلطة العثمانية إلى أقسام الساحل الفارسي التي قد تغطيها المـــياه مؤقتاً عند ارتفاعها، أو من جراء عوامل عرضية أخرى. ولا تمـــارس الـــسلطة الفارسية ــ على جانبها ــ على الأراضي التي قد تصبح مكشوفة بصورة وقتية أم عرضية عندما يكون مستوى انخفاض الماء دون المستوى الاعتيادي.

ه) يبقى شيخ السحمرة متمتعاً وفق أحكام القوانين العثمانية بحقوق ملكيته في الأراضي العثمانية.

أما أقسام الحدود التي لم تذكر بالتفصيل في خط الحدود أعلاه، فتقـــرر على أساس مبدأ استبقاء الوضع الراهن طبقاً للمادة الثالثة من معاهدة أرضروم.

ثانياً: يـــتم تثبـــيت خط الحدود على الأرض من قبل لجنة تثبيت مؤلفة من ممثلـــي أربـــع حكومات، ويمثل كل حكومة ممثل واحد ونائب واحد، ويحل النائب محل الممثل الأصيل الغائب عند الضرورة.

ثالثاً: لدى قيام لجنة تثبيت الحدود بوظائفها الملقاة على عاتقها ينبغي:

١- التمسك بأحكام هذا البروتوكول.

٢- تطبيق النظام الداخلي للجنة المرفق بهذا البروتوكول.

رابعاً: إذا تـــضاربت آراء أعـــضاء اللجنة حول خط الحدود في أي قسم من أقسامه، فعلى الممثل العثماني والفارسي أن يقدما خلال ثمان وأربعين ســـاعة بياناً خطياً إلى الممثلين الروسي والبريطاني يعزز وجهة نظر كل منهما في الأمر، وعلى الممثلين الوسيطين أن يعقدا اجتماعاً خاصاً لهـــذا الغـــرض لإصـــدار قرارهما، وينبغي إدراج القرار في محضر الاجـــتماع العـــام، والاعتراف بالقرار الصادر بكونه ملزماً للأطراف الأربعة كافة.

خامساً: حالمـــا تتم عملية تثبيت قسم من خط الحدود يصبح ذلك القسم قد ثبت تثبيتاً نهائياً، ولا يكون عرضة لأي تدقيق أو تعديل بعدئذ.

سادساً: يحق للحكومتين العثمانية والفارسية أن تؤسسا مخافر على الحدود أثناء سير أعمال لجنة تثبيت الحدود.

سابعاً: من المفهوم بأن الامتياز الممنوح بموجب الاتفاقية المؤرخة في الثامن والعـشرين مـن مايو عام ١٩٠١ من قبل الحكومة الفارسية إلى وليم دارســي والــذي تــستغله الآن عملاً بمنطوق المادة التاسعة من تلك الاتفاقية، شركة النفط الإنجليزية الفارسية، ويشار إليها بكلمة اتفاقية في الملحــق (ب) مــن هذا البروتوكول، تبقى نافذة المفعول بصورة تامة مطلقة في جميع الأراضي التي حولتها فارس إلى الدولة العثمانية تنفيذاً لأحكام هذا البروتوكول والملحق (ب).

ثامناً: تقــدم الحكومتان العثمانية والفارسية إلى الموظفين العاملين في مناطق الحدود عدداً كافياً من نسخ تثبيت الحدود التي رسمتها اللجنة الرباعية، مــشفوعة بنــسخ كافية من ترجمة البيان المنصوص عليه في المادة الخامــسة عــشرة من نظام اللجنة الداخلي، على أن يكون مفهوماً بأن النص المدّون باللغة الفرنسية سيبقى وحده النص المعوّل عليه رسمياً[٦٦].

أعمال لجنة تحديد الحدود عام ١٩١٤:

نــص بروتوكول الآستانة عام ١٩١٣ على تأليف لجنة لتثبيت الحدود المــشتركة بــين الدولة العثمانية وفارس من مندوبي كل من بريطانيا وروسيا والدولــة العثمانــية وفارس، وتكون الوفد البريطاني من السيد راتسلو رئيساً، والكابتن آرنولد ولسن نائب للرئيس، والسيد هوبارد سكرتيراً ، والكابتن بروك رئيس الحرس، والكابتن بيير بوينت ضابط طبيب، والكابتن داير كضابط نقل. وتكــون الوفد الروسي من مينورسكي رئيساً، وبالايو نائب للرئيس، والكابتن تــشالنكيا، وعلى عوف، والملازم كريمكوف، وكابتن بيلاييف، وملازم قدري مــسكي، وضــباط عــددين مسئولين عن الحراسة. وتكون الوفد التركي من الميجور عزيز سامح بك رئيساً، كابتن عبد الحميد بك الحفرجة نائب للرئيس، وبصري بك سكرتير، وكابتن محمد أفندي، ونادر أفندي ضابط طبيب، وحرس

مـــن قـــوى متنوعة ومتعددة. وتكون الوفد الفارسي من إطلاع الملك رئيساً، ومنـــصور الـــسلطنة نائباً، صلار ايزفار مستشار عسكري، عبد الرازق خان ضـــابط المسح، واثنان يعملان في مجال الطبوغرافيا، ضابط طبيب، وحرس متنوع من القوات الفارسية[٦٧].

والتزمت لجنة الحدود بنظام داخلي وضع لعملها وتضمنه بروتوكول الآستانة[٦٨].

وكانـــت مهمة اللجنة القيام بترسيم فعلي للحدود على الطبيعة وتخطيط حـــدود بعـــض المـــناطق التـــي لم ينص على تحديدها بدقة أو بشكل تام في البـــروتوكول واخـــتلف علـــيها الأطراف المعنية، وذلك بالرجوع إلى رؤساء الـــوفدين البريطاني والروسي لأنه لو ترك الأمر للعثمانيين والفرس "فلن يتفقا مـــن تلقاء أنفسهم" وعقدت اللجنة أول اجتماع رسمي لها في ٢١ يناير ١٩١٤ بمنـــزل شيخ المحمرة، كما كلفت اللجنة بوضع علامات للحدود على الطبيعة ملتـــزمة فـــي ذلـــك ببـــروتوكول الآستانة الذي وقع في ١٧ نوفمبر ١٩١٣، ومستعينة في ذلك بالخارطة المطابقة التي تضمنها البروتوكول وذلك من أجل اســـتعادة حدود عام ١٨٤٨ التي تضمنتها معاهدة أرضروم لأن الإخلال بهذه الحـــدود أدى إلـــى ســـوء العلاقـــة بين الدولتين وإلى وساطة وتدخل كل من بريطانيا وروسيا[٦٩].

ولمـــا كانـــت الدولتان الوسيطتان تعلمان بأنه لو ترك الأمر لكل من العثمانيـــين والفـــرس فإنهمـــا لن يتفقا، ولهذا نصت المادة الرابعة من النظام الداخلي للجنة على "أنه إذا حدث اختلاف في وجهات النظر بين رئيسا الوفديين العثمانـــي والفارسي بشأن أي منطقة من مناطق الحدود فإن عليهما أن يتقدما بـــوجهة نظـــريهما مكـــتوبة خـــلال ثمان وأربعين ساعة إلى رئيسا الوفدين البريطانـــي والروســـي اللذان سيقومان بالتحكيم ويصدرا قراراً بشأن المسائل المختلف عليها ويعتبر القرار نهائي وملزم للحكومات الأربع"[٧٠].

بـــدأت اللجـــنة أعمالها من منطقة شط العرب، ولاحظت أنه لا توجد علامات قديمة قائمة يمكن الاعتماد عليها في هذه المنطقة وحتى منطقة تشير، بـــسبب عـــدم وجود ممر جاف عبر المستنقعات، كما أنه من الصعب التعرف علـــى أي قناة قد تتوافق تقريباً مع خط الحدود الذي حدده بروتوكول الأستانة، ولذلك كان الحل الوحيد هو وضع خط على الخريطة باستخدام خطوط الطول،

ولكـــن هذا الحل لم تتمكن اللجنة من تنفيذه بسبب شرط في البروتوكول ينص علـــى ترك بحيرة صغيرة يطلق عليها بحيرة عازم في الجانب التركي، وكان عـــزاء اللجـــنة أن طبيعة الإقليم والندرة الشديدة لسكانه ستحولان دون النزاع على الحدود في تلك المنطقة إذ بقى الحال على ما هو عليه ولم يتم تجفيف هذه المستنقعات في المستقبل(٧١).

وقامت اللجنة برحلة شهرية إلى أسفل فتحة شط العرب وإلى أعلاه لاستطلاع مكان وضع أولى علامات الحدود من واقع الخارطة المطابقة، وأمكن تحديدها على يسار شط العرب حيث تسير الحدود على طول الشط إلى أن يلتقي الشط بالصحراء حيث تسير الحدود في الصحراء تجاه أطلال كشك بصري التي تبعد ثلاثـــين مـــيلاً عن المحمرة. ومن كشك بصري تحركت اللجنة باتجاه الضفة اليمنى لنهر قارون ثم تركته عابرة الصحراء إلى كوت سيد على(٧٢).

وفي ٢١ فبراير اتجهت اللجنة إلى كاوي في الشمال ومنها إلى تشير حتى نهر دوايرج، ولمسافة ٢٧ميلاً كان شط الصُّم دليل واضح على الحدود بين الفرس والأتراك وكان مطابقاً للوضع الراهن الذي حددته معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٨، لأنـــه مـــن أقدم الأنهار وما زالت أجزاء منه عريضة وعميقة، وكان العقـــبة الوحيدة في تحديد حدود هذا الجزء هو ظهور بعض الجزر في مجرى النهر أضاعت معالم قاع النهر كحد فاصل بين الجانبين ولذلك احتارت اللجنة في التعرف على القاع الحقيقي للمجرى(٧٣)، كما أن أكوام التراب المقامة على تلك الجزر لتميز خط الحدود معرضة لأن تزال بسبب الفيضانات، ولذلك رأت اللجنة أن استخدام الخرائط هو الحل الأمثل لحسم النزاع على الحدود في مثل تلـــك المواقـــع، وعانـــت اللجنة من فيضان نهر دوايرج وتمكنت من عبوره، وتتـــبعت خـــط الحـــدود فـــوق سفح سلسلة منخفضة من التلال التي تقع في الأراضـــي الفارســـية بينما السهول يسكنها عرب العراق وذلك لمدة ثلاثة أيام حتى وصلت إلى نهر تايب في ١١ من مارس ١٩١٤(٧٤).

ومن منطقة نهر دوايرج إلى نهر تايب لاحظت اللجنة أن خط الحدود يتتـــبع جيل فوكا ثم جبل حمريد، وكلاهما سلاسل منخفضة من التلال الرملية، وهـــي مـــنطقة جـــرداء تماماً، ولكنها في فصول معينة من السنة تتحول إلى مراعـــي لقطعـــان ماشية عرب العراق، وقد لاحظت اللجنة أيضاً أن علامات

الحـــدود فـــي تلـــك المنطقة قد أقيمت من الرمال ومن الصعب الاعتماد عليها كعلامـــات ثابتة ولذلك فلا غنى عن استخدام الخريطة كمرشد في تحديد حدود تلك المنطقة[٧٥].

وفـــي ١٥مارس توقفت اللجنة لحسم الخلاف على المنطقة التالية لنهر تايـــب، وهـــي مـــنطقة شـــهدت نـــزاعاً مستمراً بين الطرفين بسبب طبيعتها الجغرافية، وقيمة أرضها الزراعية، وتداخل أملاك الرعايا. فالمنطقة تتكون من هضبة يفصل بين جزئيها سهل يملكه عراقي يدعى سيد حسن وتمتد أملاك هذا الرجل مع السهل إلى داخل فارس، وتقع الهضبة في ولاية يوشت كو الفارسية، وتـــتكون أيـــضاً مـــن وادي خصب يقع في باكاس التركية وبها حقل صغير مـــزروع منذ فترة طويلة لحساب والي يوشت كو. هذا بالإضافة إلى أن مدينة مندالي العراقية والتي تقع في الوادي وتشتهر ببساتين التمر والحدائق تعتمد في ريّهـــا علـــى مـــياه تأتي من نهر جونجوير على الجانب الفارسي، وكان حق الأتراك في استخدام هذه المياه محل خلاف مستمر بين الجانبين، واستغله حاكم ولايـــة بوشـــت كـــو في تهديد الأتراك بتحويل مجرى المياه إذا لم يعترفوا له بملكيـــته في باكاس. ولم تقتنع لجنة الحدود بالأدلة التي قدمها الطرفان، ولذلك قررت بالنظر إلى الاعتبارات الجغرافية ضم إقليم باكاس الذي يقع في الوادي تمامـــاً إلى تركيا اعتماداً على أن حدود ولاية بوشت كو يحدها سفح الهضبة، علـــى أن تضم أراضي سيد حسن إلى الجانب الفارسي اعتماداً على أنها تمتد فـــي الهـــضبة فهي تنتمي إليها أكثر من انتمائها للوادي. ومع هذا فقد اعترف رئـــيس البعـــثة البريطانية بأن هذه القسمة لم تكن مرضية ولكن الظروف لم تـــسمح بأكثر مما تحقق[٧٦]. ولذلك فقد نشب قتال شديد بين القبائل على جانبي الحـــدود في باكاس سقط فيه العديد من القتلى والجرحى بعد رحيل اللجنة عن المـــنطقة وفـــي أثناء وجود بعض الضباط من الروس والفرس اللذين تخلفوا لإتمام وضع علامات الحدود[٧٧].

ولهذا تلقت لجنة الحدود تعليمات بضرورة حسم مسألة تقسيم مياه نهر جونجوير بين الأتراك والفرس للقضاء على أسباب النزاع الدائم بينهما. وتذكر الوثائق البريطانية أن هذا المجرى المائي يبدأ من الجبال الفارسية إلى الشمال الشرقي لمدينة مندالي العراقية، ويجري لمسافة ٤٠ ميلاً في الأرض الفارسية

قبل أن يصل إلى مندالي، وأن الزرعات المحيطة بالمدينة تستهلك كل المياه تقريباً، ومن هنا قامت نزاعات خطيرة بين سكان المدينة العراقية وأمراء الفرس الذين يقومون بزراعة وادي سومار الذي يعتمد هو الآخر على مياه النهر قبل أن يصل إلى مندالي، وتكثر المشاكل على وجه التحديد في فصل الصيف بسبب انخفاض منسوب مياه النهر، ولهذا كان سكان المدينة لأجيال عديدة يدفعون للفرس إيجار عن المياه [٧٨].

وعندما طرحت لجنة الحدود المشكلة للحل أعلن رئيس بعثة الحدود التركية أن مندلي تحتاج إلى كل مياه نهر جونجوير، واقترح شراء حقوق المياه بالكامل، أو امتلاك وادي سومار عن طريق الشراء أو التبادل، وقد وافق المندوب الفارسي على ذلك في حينه حيث أنه حل مناسب لمشكلة مزمنة. ولكن لم يتم التوصل إلى حل للمشكلة بسبب تعنت وعناد والي بوشت كو الذي أصبح "بوسيلة ما" هو مالك أرض وادي سومار، كما أنه خارج عن سيطرة الحكومة ويكن علاوة مريرة للأتراك بسبب الدماء التي أريقت بينهما في الصراع على المياه، خاصة وأن الأتراك قد قاموا في السابق بطرد الأكراد الفرس من سومار وحرق مزارعهم وتمت تسوية المسألة عن طريق التحكيم بين القبائل، ولم تجد اللجنة أمامها سوى ضرورة التأكيد على أن مياه النهر يجب أن تقسم بالتساوي بين الطرفين لأنه يجري في أرض تركية وفارسية رغم اقتناع أعضاء اللجنة بأن سكان مندالي يستحقون نسبة أكبر من النصف لحاجتهم الضرورية للمياه[٧٩].

انتقلت اللجنة بعد ذلك لتتبع خط الحدود على امتداد سلسلة متصلة من التلال المنخفضة شمالاً وتبتعد حوالي ١٠ أميال جنوب غرب مدينة مندالي، وحاولت اللجنة تطبيق خط الحدود الذي نص عليه البروتوكول والمحدد على الخريطة المطابقة وأظهر الواقع عدم دقة هذه الخريطة[٨٠].

وفي ١٠ أبريل مرض السير راتسلو رئيس البعثة الإنجليزية ورحل إلى بغداد للعلاج وعاد إلى عمله في مايو، ولكن المرض عاوده مرة أخرى، واضطر إلى السفر إلى بريطانيا في منتصف يوليو وخلفه ولسن في رئاسة البعثة[٨١]. وفي أثناء تلك الفترة تم رسم جزء الحدود من مندالي حتى قصر أشرين، وهي منطقة مجدبة يهجرها البدو مع ارتفاع حرارة الصيف، وقد

ظهـرت مـشكلة حق قبيلة سنجابي الكردية الفارسية في المرعى بمنطقة آلت ملكيـتها إلـى العراق ولم تكن محددة لأي من الطرفين من قبل، ومع ذلك فقد حكمت لجنة الحدود باحتفاظ قبيلة سنجابي بحق الرعي[٨٢].

وتميـزت هـذه المنطقة بوجود آبار للبترول بها خاصة بشركة النفط الإنجليـزية الفارسـية صـاحبة امتياز دارس الذي غطى جميع مناطق إيران المحاذيـة للحدود مع العراق امتداداً من خانقين تقريباً حتى جنوبي إيران. وتم حفر آبار في قصر أشرين، وقد أصبح من المتوقع أن تخرج ملكية المنطقة من إيـران وفقاً لإحدى تفسيرات معاهدة عام ١٩١٢ للأراضي المحولة والتي تم تثبيـتها على الخريطة المطابقة[٨٣] ، ولذلك حرصت الحكومة البريطانية على اعتراف الحكومة العثمانية بمصالحها ومصالح مستر دارس اعترافاً رسمياً بأن امتياز النفط سيظل قائماً بقوة القانون في أي مقاطعة يجري تحويلها من إيران إلـى تـركيا بحكم الواقع، وكانت الحكومة البريطانية توشك على الإسهام في شـركة الـنفط الإنجليـزية الفارسية التي وضعت خطة لمد أنابيب النفط عبر العراق إلى البحر المتوسط[٨٤]، ولذلك كان كل ما يعنيها هو تثبيت خط الحدود تثبيتاً نهائياً حتى تستطيع الشركة ممارسة نشاطها.

ومـن شـمال قصر أشرين بدأ خط الحدود في تتبع أماكن تجمع مياه المطـر الغيـر محـددة، وقد تميز هذا الإقليم بكثرة القرى التي تقع في وسط بساتين كثيفة من أشجار الجوز والتوت، وفي بعض الأماكن كان هناك تواصل للحـياة النباتـية بـين قرية فارسية وأخرى تركية دون حد فاصل بين ملكية الاثنين، ولم يكن هذا هو العائق الوحيد أمام اللجنة لتحديد حدود تلك المنطقة بل أضـيف إليه أن أكراد فارس قد استولوا على قرى معينة فيما هو مفترض أن يكـون في الجانب التركي للحدود الطبيعية والعكس قبل عقد معاهدة أرضروم عام ١٨٤٨، وكان عمل اللجنة يسير بناء على مبدأ قبول الوضع الراهن الذي نتج عن هذه المعاهدة[٨٥].

وقد ظهر هذا واضحاً بين قرى خان جورميلاً الفارسية وبياري التركية حـيث تـداخلت الملكية إلى حد كبير، ووجدت اللجنة أنه من المستحيل تحديد الحدود بين الاثنين دون ترك بساتين تركية في فارس والعكس، وكان سبب هذا التعقيد هو مصادر المياه الشائعة بين القريتين، وتميز الجانب التركي ببداية نبع

راضـــية عنها أو مقتنعة بها بسبب أنها سوف تترك الباب مفتوحاً لنزاعات لا تنتهي.

كما ظهر أيضاً في تحديد حدود قرية تحمرو الفارسية التي تقع على الجانب التركي من تجمع مياه المطر الذي يفصل بين حدود البلدين والتي أظهرت كل الأدلة أنه في وقت عقد معاهدة أرضروم كانت هذه القرية فارسية، ولذلك قامت اللجـــنة بالتخلـــي عن خط الحدود الطبيعي لإدخال هذه القرية ضمن الأراضي الفارسية وترسيم حدود حقولها مع قرية سياجوفز التركية[٨٦].

بدأت لجنة الحدود في دخول المناطق الكردية وعبرت نهر لاسيرزاب فـــي ٢ يوليو، ووصلت وادي وزاني في ١٧ يوليو، واستمرت الحدود تتطابق مـــع أماكن تجمع مياه المطر، ولم يثار أي جدال إلاّ على منطقة تدعى جيرو تشيك حيث مصدر المياه على الجانب التركي ملك لرئيس قبيلة فارسي ويتحكم في المياه التي تمر عبر قناة صغيرة إلى أراضي في الجانب الفارسي، وكانت الحقـــوق المائية لرئيس القبيلة قد أقرت منذ فترة عن طريق التحكيم[٨٧]. وكان من السهل وضع علامات الحدود على الممرات الرئيسية، إلاّ أن رئيس البعثة البريطانية قد علق على حدود هذه المنطقة بقوله" إن هذه الحدود لم ولن تكون حقيقـــية وصادقة لأن الأكراد على جانبي التلال يصعدونها صيفاً للرعي دون مـــشاكل وبتـــرتيبات متبادلة فيما بينهم"[٨٨]، ولذلك فقد قام الأكراد في منطقة لاهـــيمان بإزاحـــة الأعمدة والعلامات التي وضعها الروس لهذه المنطقة بعد مغادرة أعضاء البعثة لها[٨٩].

ومـــن لجهـــان إلى باسفو حيث بدأت الحدود تنحني بشدة تجاه الشمال الغربي حيث شملت المياه الرئيسية في لافنس ببلاد الفرس وأوديتها التي يتزايد فـــيها عدد المهاجرين من قبائل كارتش التركية في فصل الربيع من كل عام، بناء على حقهم في ذلك والذي نص عليه بروتوكول عام ١٩١٣، وكانت علاقة القبائل على الجانبين مرضية[٩٠].

وصلت اللجنة إلى اتشنو الفارسية في ٢٨ يوليو، وتم وضع أول علامة على مكان تجمع المطر بين تركيا وحوض بحيرة أورروميا على حدود كالشين، ووجـــدت اللجنة هناك علامة حدود قديمة عليها نقش، وقامت بوضع علامتان آخرتان بالقرب منها، وعلى بعد ١٢ميلاً غرب أوتشنو تم وضع العمـــود رقم

(١٢٥) عـند ممر خربنا الذي ترجع أهميته لكونه الطريق الرئيسي من أتشنو إلى سيداكا ومنها إلى داخل الأراضي التركية. وقد لاحظت اللجنة تواجد كبير من البدو الأتراك يعسكرون على بعد ٣٠ميلاً شمال كالشين حيث تتواجد المياه، وتعلـل اللجـنة هـذا التواجد التركي باعتراف أهل المنطقة بحقهم في إقامة المعسكرات والرعي صيفا[٩١].

تحركت اللجنة إلى المنطقة الثالثة مارجوار، ووصلتها في الخامس من أغـسطس وعلمت هناك بخبر اندلاع الحرب العالمية الأولى في اليوم السابق، وتـركت اللجنة المنطقة من عمود الحدود رقم ١٢٥ إلى ماجوار بدون وضع علامـات حدودية اعتماداً على الخريطة الدقيقة التي قام الوفد الروسي برسمها متتبعاً خط تجمع مياه الأمطار. هذا وقد ذكر رئيس البعثة البريطانية أن الفرس والأتراك على السواء قد أظهروا فرحتهم وابتهاجهم بتورط روسيا في الحرب بينما أصيبوا بالاكتئاب حينما علموا بعد ذلك بأن بريطانيا قد دخلت الحرب[٩٢].

وصـادفت اللجـنة بعـض الصعوبات في رسم خريطة سلسلة جبال دولامـبور التي تقع في شمال غرب مارجوار بسبب أن وادي جدير يمتد في اتجا الغرب بخلاف ما هو موضح على الخريطة التفصيلية، ولذلك فإن أماكن تجمـع مـياه الأمطـار لم يكن من السهل تحديدها لأنها على الطبيعة تخالف الخـريطة. ووجدت اللجنة أن هناك ممران يعبران مكان تجمع مياه المطر في هذه المنطقة، أحدهما غرب بينار غير معبد لذلك فإن استخدامه ضئيل، والممر الآخـر هـو زنوى ويعتبر الطريق الرئيسي ويسهل استخدامه ومميز بالعلامة رقـم (١٢٧) ويبدأ من جورنك في مارجوار ويعبر سلسلة الجبال ثم يهبط إلى حلافـي علـى بعد ٤ أميال وكانونا على بعد ٨ أميال. وقد لاحظت اللجنة أن الحـدود شـمال العمـود ١٢٧ تـتجه بمنحنى واسع تجاه الغرب في لمنطقة المجـاورة لدجيرما، وبتكار، وتجمع مياه المطر هناك يعتبر علامة مميزة جداً علـى كـلا الجانبـين، ولذلك وجدت أنه ليس من الضروري وضع علامات لـصعوبة عـبور المدقات على الجانبين ما عدا منطقتي زنوى، وتابوتان التي تربط دجيرما وبتكار بقاطونا فقد وضع فيها العلامة رقم ١٢٨[٩٣].

انتقلت اللجنة إلى أروميا يوم ٦ أغسطس وعسكرت بها حتى يوم ١٥ أغـسطس، وقامت خلال هذه المدة بإعادة تصحيح لبعض الأوضاع وعلامات

الحدود ثم انتقلت بعد ذلك إلى منطقة تارجوار، وفوجئت بغموض خط الحدود غـرب تارجوار، وبارادوست ومخالفته لخريطة البروتوكول التي تسترشد بها اللجـنة فـي وضع علامات الحدود حيث ذكر في البروتوكول أن هناك تل أو جبل أطلق عليه اسم "جبل زوتت، وهذا اسم لم يكن معروفاً في المنطقة، ولكن أهالي المنطقة يطلقون عليه اسم "خيزان" ولذلك تم الاتفاق على الاعتراف بأن جبل زوتت هو التل المعروف باسم جيزن لأنه يشغل نفس الموقع تقريباً على الأرض.

وعاينت اللجنة خط تجمع الأمطار في هذه المنطقة فوجد أنه يمر أسفل قمـة تل خيزان وينفصل عنه على شكل حوض منخفض، ومعنى ذلك أن قمة الـتل سوف تكون على الجانب الفارسي، ولذلك فلم يتم ترسيم خط الحدود في تلك المنطقة إلاّ بعد مناقشات طويلة لأنه قد حدثت مناوشات بين القوات التركية والقـوات الروسية المتواجدة في منطقة حقي في بداية عام ١٩١٤، ولذلك كان الجانـب التركـي متمسكاً بعدم الاعتراف بخط تجمع مياه الأمطار الذي ينص عليه البروتوكول، وفشلت كل المحاولات التي بذلتها اللجنة لتحديد خط الحدود ووضع علامات في هذه المنطقة وترك الأمر للتحكيم(٩٤).

واجهـت اللجنة نفس المشكلة في المنطقة من باراد وست حتى كتول داجة لأن خط الحدود الموضح في البروتوكول لا يتمشى مع مكان تجمع مياه المطـر، فبـناء على خريطة البروتوكول فإن قرى تابعة لتركيا مثل "سيرو" "وسـارنيك" قـد تم إخلاؤها من سكانها الأتراك لضمها إلي الجانب الفارسي، ولكـن الأتـراك قامـوا باحتلالها بعد ذلك، وعلى الجانب الآخر ترك الفرس للأتـراك على غير المتوقع قرية خانك رغم أنه لا يوجد شيء في البروتوكول يـنص على ذلك وقام الأتراك باحتلالها عسكرياً، ولم يعترض ممثلي بريطانيا وروسـيا فـي اللجنة على تصرف الأتراك ولم يساندا الموقف الفارسي رغبة مـنهم في سرعة إنجاز العمل لأنهم قد أدركوا إذا هم قاموا بذلك، فإن الاتفاق بـين الطـرفين قد يكون مستحيلاً. هذا وقد لاحظ أعضاء الوفدين البريطاني والروسي بأن الحامية التركية في بارجرجه القريبة من المنطقة قد تم تعزيزها بقوات إضافية(٩٥).

وعلـــى العكس من ذلك فإن تتبع خط الحدود في المنطقة التالية "كتول داجـــة ـــ بير عمر داجة" لم يحدث بها أية مشاكل لأن الحدد كانت تتمشى مع مكـــان تجمـــع مياه المطر والتي تنحني بشدة تجاه الغرب ولذلك فقد تم الاتفاق عليها دون مناقشة(٩٦).

تفقدت اللجنة الحدود بين منطقة سوماي الفارسية وباشكالي التركية في الفتـــرة مـــن ٢٩ إلـــى ٣١ أغسطس ١٩١٤، ووجدت أنه من الصعب تحديد الحـــدود من الجانب الفارسي ولسرعة إنجاز العمل قررت عبور لجنة فرعية إلـــى الجانب التركي لوضع علامات الحدود على الامتداد الطبيعي لتجمع مياه المطر بقيادة الكابتن ولسون، بينما اتجه أعضاء اللجنة الرئيسية بقيادة الكولونيل رايدر إلى منطقة قتور فوصلها في السادس من سبتمبر(٩٧).

ومن الطريف كما يذكر رئيس الوفد البريطاني أن الحل النهائي لمسألة الحـــدود التـــركية الفارسية كانت وللمرة الرابعة على مدى تاريخها الطويل قد أعقـــبت بانـــدلاع الحرب في أوربا. وإذا كان ترسيم الحدود في إقليم قتور هو ركيزة الخلاف الأساسي والنزاع بين الطرفين فإن ذلك قد يكون بسبب طبيعته الجغرافية وأهميته الاستراتيجية. ومن المعروف أن هذا الإقليم يقع في منتصف الحدود الحالية بين جمهوريتي تركيا وإيران.

وفي اجتماع بقتور لم يبد أعضاء الوفد التركي أية اعتراضات، ولم يتم التوصل إلى قرار لأن الخريطة التي أعدها الوفد الروسي للإقليم تبين أنها غير دقـــيقة، ولـــذلك اســـتبعدت، كمـــا أن الخريطة المطابقة التي رسمت بموجب بـــروتوكول عـــام ١٨٨٠ لهذه المنطقة أتضح أيضا عدم فائدتها. حيث أظهر الواقـــع أن هـــناك قرى معينة سوف تذهب إلى تركيا وأخرى لفارس، كما أن هناك تجمع جديد ظهر على الجانب الفارسي على خط عام ١٨٨٠.

ولـــذلك فقد قام رئيس الوفد التركي بإبلاغ باقي أعضاء اللجنة بأنه قد تلقـــى تعلـــيمات مـــن حكومـــته بوقف ترسيم الحدود. وقد علل رئيس الوفد البريطانـــي هـــذا التصرف بسبب اعتراض سكان القرى التركية الست الذين ســـيتحتم ضمهم داخل حدود إيران، خاصة وأن هناك عداء بين هؤلاء السكان ومجاوريهم من الفرس، وأنهم إذا استسلموا لذلك فإن هذا من شأنه أن يضعهم تحت رحمة أعداء ألداء، ومن ثم فقد أعدوا للأمر عدته وقاموا بتدريب عدد من

الرجال على حمل السلاح هذا علاوة على تواجد فصائل من القوات التركية في هذه القرى[٩٨].

توقفت أعمال اللجنة بسبب هذا التوتر، وانتظر الوفدان البريطاني والروسي نتائج ضغط حكومتيهما على الدولة العثمانية، وبالفعل عاد رئيس الوفد العثماني لاستكمال ترسيم الحدود في ١٧ من سبتمبر بشرط أن يترك ترسيم حدود منطقة قتور، ويبدو أنه قد حدث ضغط آخر على ترسيم الحدود لمنطقة قتور بشرط تأجيل إجلاء القوات التركية من القرى المتنازع عليها، وقد قبل رئيس الوفد الروسي هذا الاقتراح لرغبته في إكمال العمل واستسلم رئيس الوفد البريطاني بدعوى أن هذه المشكلة تخص روسيا بالدرجة الأولى. ومن ثم تركت اللجنة اثنان من المساحين الهنود للقيام بإعداد خريطة منفصلة لإقليم قتور حتى يمكن الرجوع إليها مستقبلاً إذا رغبت الأطراف المعنية في ذلك[٩٩].

تركت اللجنة قتور في ١٨ من سبتمبر متوجهة إلى ماكيو ولم تجد صعوبة في تحديد خط الحدود طالما كان هذا متوافقاً مع مكان تجمع المياه، وأمكن حل مشكلة وادي "إحري تهاي" حيث تبتعد الحدود عن مكان تجمع مياه المطر وتم رسم خط الحدود بنجاح على بعد أميال قليلة.

كما وافقت اللجنة على إعطاء قرية "كايزيل كاي" التي كانت موضع شك إلى تركيا لأنها كانت تقع بوضوح في الجانب التركي. ومع هذا فقد كان الغضب ينتاب كل من الأتراك والفرس عندما يتم اكتشاف أن معظم القرى الجديدة التركية والفارسية قد ظهرت على الجانب الخطأ من مكان تجمع المياه[١٠٠].

استمرت اللجنة في ترسيم آخر مناطق الحدود، فبدأت من "بازيارجه" في السابع من أكتوبر متجهة إلى أرارات التي وصلتها في السادس والعشرين من أكتوبر، وقد حدث خلال تلك الفترة أن أعلن رئيس الوفد التركي انسحابه من أعمال اللجنة بناء على تعليمات من حكومته. احتج الوفدان البريطاني والروسي على هذا التصرف وطلب من سفارتيهما بالآستانة الضغط على الحكومة العثمانية خاصة وأن جميع الخرائط قد انتهت وأن الظروف المناخية تسمح باستكمال العمل، عاد المندوب التركي واستأنفت اللجنة أعمالها في الثامن عشر من أكتوبر، وتم تسوية جزء من الحدود، ورفض الوفد التركي إخلاء نجع صغير يقع على الجانب الفارسي من الحدود يدعى "داوزير"، كما

رفـضوا إخـلاء "بولاك باتشي". وفي الثالث والعشرين من أكتوبر تم الاتفاق علـى باقي الحدود، وتم إقامة علامة حدود عند سفح القمم البركانية عند دائرة عرض ٣٩,٢٦° وخط طول ٤٩,٢٢°، ومن هذه النقطة تم الاتفاق على أن تسير الحدود تجاه الشمال عبر سلسلة من القمم البركانية على امتداد مكان تجمع مياه المطر حتى قمة "كارني ياركاه داجه" فوق جبل أرارات. وفي السابع والعشرين من أكتوبر عقدت اللجنة آخر اجتماع لها في مدينة بازركان[١٠١].

وبلـغ الطـول الإجمالي للحدود من الفاو وحتى جبل أرارات حوالي ١١٨٠ ميلاً ثم رسمها جميعاً عدا طول ٤٠ ميلاً لم ترسم لإقليم قتور.

وكـان عـدد علامات الحدود التي وضعتها اللجنة ٢٢٣ علامة، منها عـشر علامات طبيعية عبارة عن ضمور أو أضرحة أو مزارات، ١٨علامة عبارة عن متاريس ضخمة من التراب يصعب إزالها إلاّ بعدد كبير من العمال، ١١٦ علامة عبارة عن أكوام من الحجارة وضعت بأسمنت ومونة، ٧٩علامة عـبارة عن أكوام من الحجارة بدون أسمنت ومونة، وغالبيتها يقع شمال دائرة عـرض ٣٦° حيث تبدأ المصالح الروسية وأقيمت هذه العلامات بسرعة بسبب نـشوب الحرب العالمية الأولى وصعوبة تحرك البعثة نظراً للظروف الطبيعية والمناخية لهذه المنطقة.

هـذا وقد لاحظت البعثة البريطانية أن العرب والفرس على حد سواء يقومـون بتحطـيم علامـات الحـدود فور رحيل اللجنة وأنهم يتباهون بذلك ويتلذذون به حتى قبل أن تغادر البعثة مكانها، ولذلك قررت اللجنة عدم الإنفاق بسخاء على وضع علامات غالية ومكلفة سيكون مصيرها إلى الزوال، خاصة وأن هذه التكاليف ستتحملها كل من بريطانيا وروسيا، كما أن تثبيتها يحتاج إلى مـزيد من الوقت. واعترضت الحكومة العثمانية على أن علامات الحدود تفتقد إلـى البـناء القوي، وتم الاتفاق في اللجنة على أن تضع الحكومتان العثمانية والفارسـية فـي اعتبارهما مناقشة إقامة علامات أفضل للحدود في المستقبل وعلى نفقتهما الخاصة[١٠٢].

تـم توقـيع المحاضـر والملاحق والخرائط النهائية للحدود العثمانية الفارسـية بعـد وصف كل علامة من علامات الحدود وصفاً كاملاً، وتعريف حقوق الرعي ومياه الأنهار والينابيع المشتركة في المناطق التي من الممكن أن يـثار حـولها إدعـاءات غير صحيحة في المستقبل، وقد وجد أن التجاووات

التركية على الحدود الإيرانية قد وقعت في الغالب الأعم في المناطق الشمالية، وأن التجاوزات الإيرانية على الحدود التركية قد وقعت في المناطق الجنوبية. وتم توزيع نسخ من الخرائط والمحاضر على الدول الأربع أعضاء اللجنة بعد توقيعها، وتعد هذه الخرائط والمحاضر من المستندات الرسمية التي يستند إليها عند النزاع على الحدود بين الجانبين، وقد حسم بمقتضاها مشاكل الحدود بين الجمهورية التركية وإيران عام ١٩٢٣، ويستند إليها في الحدود بين العراق وإيران(١٠٢).

وهكذا انتهى صراع مرير على الحدود الفارسية العثمانية بعد تنافس استعماري طويل وجاء محققا لرغبات كل من بريطانيا وروسيا وبتساهل من حكام الدولة العثمانية، وكان ذلك على حساب دولة العراق الحالية. وشهدت الفترة التي أعقبت انهيار الدولة العثمانية وحتى الآن استقرارا في الحدود الإيرانية التركية، بينما حدث العكس في الحدود الإيرانية العراقية، والحدود العراقية الكويتية بسبب أن بريطانيا التي أخذت على عاتقها رسم الخريطة السياسية لهذه المنطقة قد ضيقت الخناق على العراق، وكان منفذه الوحيد على الخليج الفارسي لا يتناسب مع احتياجاته وإمكانياته وتطلعاته، وكان هذا سببا في الحرب التي خاضها العراق مع جيرانه وأدت في النهاية إلى ضياعه وتحقق لبريطانيا على المدى البعيد ما أرادت وهو خلق حالة من عدم الاستقرار في قلب العالم الإسلامي.

هوامش الدراسة

١- محمـــد حسن العيدروس: العلاقات العربية ــ الإيرانية في عهد الأسرة المازندانية ١٩٢١-١٩٧١، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ١٩٨٥، ص١٠٩.

٢- عـــبد الرحمن سلطان: المواجهة العربية الإيرانية، كتاب الوعي العربي، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٢٧.

٣- عـــبد العزيز الدوري: العلاقات التاريخية بين العرب والإيرانيين: بحث في كتاب العلاقـــات العربية ــ الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص ٥٥.

٤- عبد الرحمن سلطان: مرجع سابق، ص ١٢٧.

٥- عبد العزيز الدوري: مرجع سابق، ص ٥٥.

٦- جابر إبراهيم الراوي: مشكلات الحدود العراقية ــ الإيرانية والنزاع المسلح، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩، ص ص ٥-٥٢.

٧- ســـيار الجميلاً: العثمانيون وتكوين العرب الحديث، مؤسسة الأبحاث العربية، د ــ ت، ص ص ٤١٦-٤١٧.

٨- نفسه: ص ٤١٨.

٩- عـــلاء موســـى كاظم: السياسة السوقية الإيرانية تجاه العراق في العصر الحديث، بحـــث في كتاب الصراع العراقي الفارسي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٣، ص ص ٢٢١-٢٢٧.

١٠- محمد حسن العيدروسي: المرجع السابق، ص ١١٠.

١١- نفسه: ص ص ١١٠-١١٢.

١٢- جابر إبراهيم الراوي: المرجع السابق، ص ٥٩.

١٣- محمد حسن العيدروسي: المرجع السابق، ص ١١٣.

١٤- جابر إبراهيم الراوي : المرجع السابق، ص ٦١.

١٥- عـــبد العزيز سليمان نوار: الصراع العثماني الفارسي والعلاقات الفارسية العربية مـــن العهد الصفوي حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، بحث في كتاب العلاقات العربية ــ الإيرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ص ٧٥-٧٦.

١٦- لوريمـــر: دليل الخليج ــ القسم التاريخي ، قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، الجزء الأول، مطابع على بن علي، الدوحة، د ــ ت، ص ٣٦١.

- لمزيد من التفاصيل حول معاهدة أرضوم عام ١٨٤٧، يراجع:
  عبد العزيز نوار: المرجع السابق، ص ص ٧٥-٨٥.
  جابر إبراهيم الراوي: المرجع السابق، ص ص ٦١-٧٢.

١٧- عبد العزيز سليمان نوار: المرجع السابق، ص ص ٨٠-٨١.
١٨- مصطفى عبد القادر النجار: التاريخ السياسي لإدارة عربستان العربية ١٨٩٧-١٩٢٥م، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١م، ص ص ٦١-٦٢.
١٩- عبد العزيز سليمان: المرجع السابق، ص ص ٨٠-٨٣.
٢٠- عبد الرحمن سلطان: المرجع السابق، ص ١٢٩.
٢١- جابر إبراهيم الراوي: المرجع السابق، ص ص ٧١-٧٢.
٢٢- فتحي العطيفي: مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج الفارسي، المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٥٢.
٢٣- فتحي العفيفي: المرجع السابق، ص ١٥٢.
٢٤- عبد العزيز سليمان نوار: المصالح البريطانية في أنهار العراق ١٩٠٠-١٩١٤، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٠٥.
٢٥- فتحي العفيفي: المرجع السابق، ص ١٥٣.
٢٦- عبد العزيز الراوي: المرجع السابق، ص ٤٦٠
٢٧- لوريمر: المرجع السابق، ص ٤٢٨.
٢٨- سعد الأنصاري: العلاقات العراقية الإيرانية خلال خمسة قرون، دار الهدى، لبنان، د ـ ت ، ص ٢٨٣.
٢٩- جمال زكريا قاسم: الخليج الفارسي دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٨٤٠-١٩١٤)، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٦٦م، ص ص ٣٩١-٣٩٢.
٣٠- فؤاد سعيد العابد: سياسة بريطانيا في الخليج الفارسي ١٨٥٣-١٩١٤، الجزء الثاني، منشورات ذات السلاسل، الكويت، د ـ ت ، ص ص ٢٠٤-٢٠٥.
- استوطنت قبائل كعب منطقة عربستان في أوائل القرن الثامن عشر الميلادي وفي عام ١٨١٢ استقرت قبيلة المحيسن في المحمرة، وكانت المنطقة موضع تنازع بين فارس والدولة العثمانية حتى قضت معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧ بضمها إلى فارس.
٣١- جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ص ٤٠٤-٤٠٥.
٣٢- المرجع نفسه: ص ص ٤٠٩-٤١٠
٣٣- سعيد الصباغ: تاريخ إيران السياسي جذور التحول ١٩٠٠-١٩٤١م، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٧٠
٣٤- فؤاد سعيد العابد: المرجع السابق، ص ٢١٤.
٣٥- جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ص ٣٢٣-٣٢٤.
٣٦- المرجع نفسه: ص ٣٢٤.
٣٧- محمد عدنان مراد: صراع القوى في المحيط الهندي والخليج الفارسي، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق ١٩٨٤م، ص ٣١٦.

٣٨- عبد العزيز الدوري: المرجع السابق، ص ص ٩٢-٩٣.
٣٩- جابر إبراهيم الراوي: المرجع السابق، ص ص ٧٢-٧٣.
٤٠- سعد الأنصاري: المرجع السابق، ص ص ٢٩٣-٢٩٤.
٤١- محمد حسن العيدروسي: المرجع السابق، ص ص ١٢١-١٢٢.
٤٢- وثائق الأرشيف البريطاني: النزاعات على الحدود في الجزيرة العربية، مجلد٢/، ريتشارد سكوفيلد، ١٩٩٢، تقرير شبلي عن الموضوعات التي تناولتها بعثة الحدود التركية الفارسية في الفترة من ٢٥ مارس وحتى ٢٥ أكتوبر عام ١٩١٢، رقم ١٢٧١٤ فارس سري، في ١٩ مارس ١٩١٣، ص ٣٩.
٤٣- المصدر السابق: ص ص ٤٠، ٤١.
٤٤- المصدر السابق: ص ص ٤٢-٤٣.
٤٥- جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ٣٣٠.
٤٦- عبد الله سراج منسي: المواجهة العثمانية البريطانية في الخليج الفارسي ١٨٦٩-١٩١٤، ١٩٩٤، ص ص ٢٧١-٢٧٢.
٤٧- سعد الأنصاري: المرجع السابق، ص ص٢٩٦-٢٩٧.
٤٨- ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية، دار العلم للملايين، بيروت، د ت، ص ص ٢٠٤-٢٠٥. ولمزيد من التفاصيل يراجع: عبد الله سراج، المرجع السابق، ص ص ٢٧٣-٢٨٨.
٤٩- سعد الأنصاري: المرجع السابق، ص ص ٢٩٧-٢٩٨.
٥٠- لمزيد من التفاصيل حول اتفاقية الخليج عام ١٩١٣، انظر: جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ص ص ٣٢٣-٣٤٦.
٥١- TareQ Y. Ismael: IraQ and IRAN Roots of conflict (Syracuse University Press 1982) p. 49.
٥٢- وثائق الأرشيف البريطاني: تقرير باركر عن لقاءه مع حقي باشا يوم ٤ مارس ١٩١٣، ص ٣١.
٥٣- نفسه: ص ٣٣.
٥٤- وثائق الأرشيف البريطاني: تقرير باركر عن لقاءه مع حقي باشا يوم ٧ مارس ١٩١٣، رقم ١٠٣٨٩ فارس سري، ص ٣٤.
٥٥- وثائق الأرشيف البريطاني: من السير إدوارد جراي إلى السير ج بوتشانان، مكتب الخارجية في ٩ مارس ١٩١٣، ٩١٣/٩٣٩ سري، ص ٣٥.
٥٦- وثائق الأرشيف البريطاني: من مستر مالت إلى السير إدوارد جراي ــ ١٩ نوفمبر ١٩١٣، ص ٥٢.
57- TareQ Y. Ismael: Op. Cit. P. 50.

٥٨- وثائـق الأرشيف البريطاني: مرفق رقم ١ " مذكرات راتسلو عن اجتماعات وفود الحـدود يوم ٣ نوفمبر" برسالة مالت إلى جراي، الأستانة في ١٠ نوفمبر ١٩١٣، رقم ٥١٦٨٣ سري فارس، ص ٤٧.
٥٩- نفسه.
٦٠- نفسه: مذكرة راتسلو عن اجتماعات الوفود يوم ٥ نوفمبر ١٩١٣، ص ٤٨.
٦١- نفسه: مذكرة راتسلو عن اجتماعات الوفود يوم ٥ نوفمبر ١٩١٣، ص ٤٩.
٦٢- نفسه.
٦٣- نفسه: مذكرة راتسلو عن اجتماعات الوفود يوم ٦ نوفمبر ١٩١٣، ص ٥٠.
٦٤- نفسه.
٦٥- نفسه: مذكرة راتسلو عن اجتماعات الوفود يوم ٨ نوفمبر ١٩١٣، ص ٥١.
٦٦- وثائق الأرشيف البريطاني: تقرير الملازم كلونيل رايدر ضابط المساحة البريطاني عن بعثة الحدود التركية الفارسية في ١ إبريل ١٩١٥، ص ص ١٠١-١٠٢..
٦٧- وثائـق الأرشـيف البريطانـي: مرفق رقم (١) بتقرير راتسلو "عن عملية ترسيم الحـدود التركية الفارسية من محمره إلى قزنة" إلى إدوارد جراي في ٢١ ديسمبر ١٩١٤، رقم أ ٢٢٠٢ سري فارس وآسيا الصغرى، ص ٩٥.
٦٨- وثائق الأرشيف البريطاني: تقرير راتسلو ... المصدر السابق، ص ٩٥.
٦٩- وثائق الأرشيف البريطاني: تقرير رايدر ... المصدر السابق، ص ١٠٤.
٧٠- وثائق الأرشيف البريطاني: تقرير راتسلو ... المصدر السابق، ص ٩٥.
٧١- وثائق الأرشيف البريطاني: تقرير رايدر ... المصدر السابق، ص ١٠٥.
٧٢- وثائق الأرشيف البريطاني: تقرير راتسلو ... المصدر السابق، ص ٩٥.
٧٣- نفسه.
٧٤- وثائـق الأرشـيف البريطاني: تقرير رايدر ... المصدر السابق، ص ص ١٠٦-١٠٧.
٧٥- وثائق الأرشيف البريطاني: تقرير راتسلو ... المصدر السابق، ص ٩٦.
٧٦- نفسه.
٧٧- نفسه.
٧٨- وثائق الأرشيف البريطاني: تقرير رايدر ... المصدر السابق، ص ١٠٨.
٧٩- وثائق الأرشيف البريطاني: تقرير راتسلو ... المصدر السابق، ص ٩٦.
٨٠- سعد الأنصاري: المرجع السابق، ص ٣٠٦.
٨١- وثائق الأرشيف البريطاني: تقرير راتسلو ... المصدر السابق، ص ٩٧.
٨٢- نفسه.

٨٣- وثائــق الأرشيف البريطاني: مرفق (١) بتقرير الكابتن ولسون إلى إدوارد جراي عــن أعمال بعثة الحدود في الفترة من ١٦ يوليو إلى ٢٦ أكتوبر ١٩١٤، بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩١٤، رقم ٧٤١٢٨ سري فارس وأواسط آسيا، ص ٦٥.

٨٤- وثائق الأرشيف البريطاني: تقرير رايدر... المصدر السابق، ص ١٠٨.

٨٥- وثائــق الأرشيف البريطاني: مرفق (١) بتقرير راتسلو ... المصدر السابق، ص ٦٥.

٨٦- نفسه.

٨٧- نفسه، ص ص ٦٥-٦٦.

٨٨- نفسه: ص ٦٦.

٨٩- نفسه.

٩٠- نفسه.

٩١- نفسه، ص ٦٧.

٩٢- نفسه.

٩٣- وثائق الأرشيف البريطاني: تقرير رايدر ... المصدر السابق، ص ١٠٨.

٩٤- وثائــق الأرشيف البريطاني: مرفق (١) بتقرير ولسون ... المصدر السابق، ص ٦٩.

٩٥- نفسه.

٩٦- نفسه: ص ٧٠.

٩٧- نفسه: ص ٧١.

٩٨- وثائق الأرشيف البريطاني: مرفق (٢) بتقرير ولسون ... المصدر السابق، ص ص ٧٣-٧٦.

٩٩- سعد الأنصاري: المرجع السابق، ص ٣٠٨.